الدراسات الدولية المقارنة وآليات تعزيز الاستفادة منها في تخطيط السياسة التعليمية بمصر

دراسات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD نموذجاً

إعداد

د/ أحمد عبد الفتاح حمدي الهنداوي

أستاذ الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة المساعد

كلية التربية بنين بالقاهرة – جامعة الأزهر

الدراسات الدولية المقارنة وآليات تعزيز الاستفادة منها في تخطيط السياسة التعليمية بمصر دراسات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD نموذجاً

أحمد عبد الفتاح حمدي الهنداوي .
قسم الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة، كلية التربية بالقاهرة، جامعة الأزهر
البريد الالكتروني: **AhmedAlhendawy471.el@azhar.edu.eg**

مستخلص

الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تقديم مجموعة من الآليات المقترحة بغرض تعزيز الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة في في توجيه عمليات وأنشطة تخطيط السياسة التعليمية في مصر، وذلك من خلال التعرف علي المنظور الفكري لإضفاء بُعدٍ دوْليٍ على تخطيط السياسات التعليمية، وتحديد المجالات الأساسية للدراسات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD كنموذج للدراسات الدولية المقارنة وأوجه الإفادة منها في تخطيط السياسة التعليمية، وعرض وتحليل المقومات والركائز الداعمة للوصول إلي الاستفادة من دراسات OECD الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر. واستخدمت الدراسة المنهجية الوصفية، وقدمت مجموعة من الآليات المقترحة لتعزيز الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة في عملية التخطيط للسياسة التعليمية بالدولة المصرية، متمثلة في الأبعاد التالية: (البُعد البحثي/ الاستشرافي - البُعد المعلوماتي الاستراتيجي - البُعد القيادي التوجيهي - البُعد المنهجي - البُعد التثقيفي التوعوي - البُعد المؤسسي الإجرائي - البُعد البشري المهني). وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين الأجهزة المختلفة لتخطيط السياسة التعليمية ومتابعة تنفيذها من خلال الشبكات التقنية المساندة، والعمل علي توظيف التطبيقات الخاصة بالتحول الرقمي والتي تساعد علي توفير معلومات وبيانات رقمية مُتعددة الثقافات في إطارٍ عالمي، والعمل علي تحليلها، بما يساعد ويمكن من توفير البدائل المتنوعة التي تساعد القائمين علي اتخاذ القرار عبر التخطيط للسياسة التعليمية، مع الوصول إلي تحقيق المشاركة الفعالة للمجالس المحلية والأجهزة الخاصة بدعم الخدمة المهنية في المُساندة والدعم والتأييد لسياسات تحسين جودة المخرجات الطلابية.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الدولية المقارنة - تخطيط السياسة التعليمية - منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.

International Comparative Studies and techniques which can make the best use of the international comparative studies in planning educational policy in Egypt - OECD studies as a model

Ahmed Abdelfattah Hamdy Alhendawy
Faculty of Education in Cairo, Al-Azhar University.
Email: **AhmedAlhendawy471.el@azhar.edu.eg.**

ABSTRACT:

The study aimed at proposing some techniques which can make the best use of the international comparative studies in planning educational policy in Egypt. This can be done through identifying the intellectual perspectives so as to adopt the international dimension in planning educational policy, scoping the fields of the Organization for Economic Co-operation and Development OECD studies as model for international Comparative studies and their benefits in planning educational policy and analyzing the basic components that utilizes the international Comparative studies of OECD in planning educational policy in Egypt. The study adopted the descriptive approach, and proposed a set of techniques to enhance the benefit from international comparative studies in planning educational policy in Egypt, among them: (the research / futurology dimension - the strategic informational dimension – the directive leadership dimension - the methodological dimension - the educational and awareness dimension - the institutional and procedural dimension - the professional human dimension). The study recommended coordination between the various agencies to plan educational policy and follow up its implementation through supporting technical networks, employing digital transformation applications that provide and analyze digital data and information in a global framework, in a way that provides various alternatives to help decision-makers in planning educational policy.

Keywords: International Comparative Studies - Planning Educational Policy - Organization for Economic Co-operation and Development OECD.

مقدمة:

تشهد أنظمة التعليم اليوم مجموعة متسارعة من التغيرات العالمية والتي لها آثار كبيرة على سياسات التعليم واستراتيجياته وقدارته التنافسية، وتتمثل هذه التغيرات في: التحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلوماتي، وأيضا التحول من التقنية الكلاسيكية إلى التكنولوجية فائقة البراعة، ومن الاستثمار الوطني إلى الاستثمار الدولي، والتحول من المدى التخطيطي القريب إلى المدي التخطيطي البعيد، ومن المركزية إلى اللامركزية، والتحول من التبعية للمؤسسة إلى الاعتماد المباشر على الذات، ومن الديمقراطية النيابية إلى الديمقراطية التشاركية، والتحول من النسق الهيكلي إلى النسق الشبكي، ومن الاختيار الواحد إلى الاختيارات المتعددة (محمدين وآخرون، ٢٠١٨م، ٢٠).

وقد فرضت تلك التغيرات إحراز لعددٍ كبيرٍ من التوازنات التي تحتل موضع الأسبقية في القرن الواحد والعشرين، وتتمثل أهم هذه التوازنات فيما يأتي: (حجي، ٢٠٢١م - ب، ١٠٥-١١٦).

- **التوازن بين المحلية والعالمية:** عندما كانت المواطنة تعني ربط الأفراد والجماعات بالوطن الأم والانتماء إليه؛ فقد أصبحوا تدريجياً مواطنين عالميين دون الانفصال عن جذورهم، مع استمراريتهم بالمشاركة بنشاط في حياة دولتهم ومجتمعهم المحلي.
- **التوازن بين الخصوصية الثقافية والثقافة العلمية:** في الوقت الذي تتطور فيه الثقافة العالمية، أصبح لدى الأفراد ثقافتهم المحلية والوطنية الخاصة بهم، والتي تؤكد من ناحية على تفرد التراث الوطني والحفاظ عليه، ومن ناحية أخرى، مواكبه الثقافات التي يجلبها العالم معه.
- **التوازن بين التقليدية والحداثة وما بعد الحداثة:** يجد الفرد نفسه في صراعات متعددة، حيث يواجه ضغطًا مستمرًا للاستجابة للتغيرات والتحولات التي تحدث حوله. من جانب آخر، يحتاج أيضًا إلى الحفاظ على هويته الفردية واستقلاليته. في هذا السياق، يجد الفرد نفسه يواجه تحديًا في توازن تطلعه لمسايرة التطورات الجديدة، واكتساب المعرفة والتكنولوجيا المستحدثة، مع الاحتفاظ بالروابط والعلاقات التي تعزز حياته اليومية
- **التوازن بين المدى الطويل والمدى القصير:** فبينما تريد المجتمعات إجابات وحلول فورية للمشكلات المعاصرة، فإن العدد الكبير من هذه المشاكل تحتاج إلى مستوي تخطيطي متأني للإصلاح، بحيث يتم اتخاذ القرار بالتشاور والمفاوضة، مثلما هو الوضع في سياسات التعليم.
- **التوازن بين الحاجة إلى المنافسة ومراعاة تكافؤ الفرص:** إن الضغط الناتج عن المنافسة، قد يُنسى العديد من المسؤولين مهمة تزويد الوسائل لكل شخص من أجل استثمار الفرص المتوفرة له، مما أدى إلى الاهتمام بمفهوم التربية المتواصلة مدى الحياة، أي التوفيق بين القوى الثلاث : (المنافسة الحافزة ،التعاون الذي يعطي القوة، والتضامن من أجل الوحدة).
- **التوازن بين التوسع الهائل للمعارف وقدرة الإنسان علي استيعابها:** فالضغط القائم حالياً علي المناهج كبير، وهكذا فإن أي استراتيجيّة للإصلاح تقتضي أن تحتوي علي تنفيذ عدد من البدائل، بشرط الحفاظ علي المكونات الأساسية لتعليم أساسي ، يسمح للإنسان بحياة أفضل، بفضل المعرفة والتجربة، ومن خلال بناء ثقافة شخصية.

- **التوازن بين الروحي والمادي:** فالعالم يتوق إلى المُثُل العليا والقيم الأخلاقية التي تحث كل شخص على العمل وفقًا لتقاليده ومعتقداته ومع الاحترام الكامل للتعددية، وترتقي بالعقل والروح إلى المستوى العالمي، وإلي نوع من التفوق علي الذات وتجاوزها، فعلي ذلك يعتمد بقاء البشرية.

- **التوازن بين الاختيار الفردي والاختيار المجتمعى :** إذ ينشأ الصراع عندما يمارس الأفراد حقهم في اختيار نمط حياتهم ، حينما يرى المجتمع في قواعده وقوانينه عدم مقبولية شيء منها، لأن هناك قواعد صحية والخروج عنها يمثل تكلفة إقتصادية، وبالتالي يمنع عدم الالتزام بها .

- **التوازن بين السلطات المحلية والسلطات غير المحلية:** أي بين القرارات المتخذة على مستوى الإدارة التنفيذية القاعدية والتي تمس بشكل مباشر الأفراد ، وبين تلك القرارات المتخذة على مستويات عليا بعيدة نسبياً عن الأفراد الذين يتأثرون بها.

وقد أدت هذه التوازنات إلى إلى إعادة التفكير في سياسة التعليم ، والتي تعتبر المرشد الرئيس لتحسين جودة أنظمة التعليم وتحقيق الميزة التنافسية لها ، فسياسة التعليم هي قِيادَة لتشكيل حاضر ومستقبل التعليم ، فهي تقود عملية الإصلاح والتجديد في جميع الجوانب، وتضمن توحيد الفهم والتصرف ، وتفرض نوعاً معيناً من السلوك المنسجم مع جميع جوانب عملية التعليم وإدارتها ، وتسهل من عمليةصنع القرار ، وتحدد ماتحتاج إلى القيام به ، وتوفر المعايير والمؤشرات الضرورية لمراقبة ومراجعة الأداء وضبطه، وتُقدم نظاماً للمحاسبية لأولئك الذين يتجاوزون حدوده ، وتُضطفى على الأداء نمطاً نظامياً، تختلف به عن الذاتية لدى الأشخاص وتبتعد به عن العشوائي، وتحُدّ من التخمينات والاجتهادات الشخصية في تصرفات الأفراد والجماعات. (مطر و فرج، ٢٠٠٩م، ٢١).

وحيث إن أحد أهداف واضعى السياسات والمنفذين في مجال التعليم هو "تغيير وتطوير الظروف التعليمية القائمة "، وبالتالي فإن طريقتهم للقيام بذلك هي اعتماد التخطيط كأساس للتنمية ، باعتباره عملية طموحة نحو المستقبل المأمول ، مع القيام بكافة الإجراءَات لتحقيق ذلك، ومن ثم يقلل من حالة الإرتياب ، ذلك لأن السياسة التعليمية مرتبطة بالمستقبل أكثر من الحاضر، بحيث لا يصطدم واضعى السياسات بمواقف جديدة ليسوا مؤهلين لمواجهتها ، وتتَّضح أهمية تخطيط سياسات التعليم في الحاجة المتزايدة لتوفير إطار زمني طويل الأجل لمايمكن اتخاذه من قرارات سياسية بشأن التعليم، فما يتخذ من قرارات في اليوم سوف يؤثر بطريقة أو باخرى علي مستقبل التعليم، مما يتطلب العمل وفق نظرة طويلة المدي وبأفق زمني طويل، من خلال تخطيط علمي يُضفي على هذه الرؤية أسلوب التفكير العلمي الذي يُعد دليلاً علي النضج الفكري والرشادة في اتخاذ القرارات وتحمل مسئولية تنفيذها. (عيد، ٢٠١٣م، ٧١)

ويمثل تخطيط السياسة التعليمية عنصر جوهري لاتِّخاذ قرارات سياسية أكثر عقلانية، مستنداً إلى دراسة واقع بيئة السياسة التعليمية بشكل أكثر دقة، والتنبؤ بالمشاكل المستقبلية وعواقبها التي ستؤثر عليها ، وبذلك ترتكز تخطيط السياسة التعليمية على إشارات الانذار المبكر للازمات التعليمية، وهو ما يعني أن تخطيط السياسة التعليمية هو عملية ابتكار بدائل فنية عقلانية، أو هو مصفوفة متسلسلة من القرارات المرتبطة بكيفية نظامية ومتوالية ومعتمدة علي بعضها البعض، كما تتضمن عملية تخطيط سياسات التعليم جميع مقاصد وتوجهات السياسة

التعليمية، حيث يتميز بشموليته ومناسبة المدى الزمني له، بما يضمن العمل في ظل قرارات متسقة ومتكاملة على المستوي القومي.(عيد، ٢٠١٣م، ٧٢-٧٣)

ولا شك أن تخطيط السياسة التعليمية يستوجب مراجعة مستمرة للتغيرات العالمية والمجتمعية بشكل منهجي، ومن هنا برزت أهمية البُعد المقارن في السياسة التعليمية بالنسبة للمجتمعات، ليس فقط لتوفير خبرات مجتمعية مختلفة في تطوير التعليم، وإنما أيضاً اعتباره وسيلة فعالة في التعرف على نماذج متعددة لتكامل الخطط والاستراتيجيات المجتمعية في ضوء الاختلافات الدولية المشتركة والأحوال البيئية المتباينة، وآليات مراجعة السياسات التعليمية ودعم الاستفادة القصوى منها في ضوء هذه الظروف والمتغيرات. وفي هذا الإطار؛ فإن الدراسات الدولية المقارنة تمكن واضعي السياسات من استحداث نموذج لصياغة سياسة التعليم وتطويرها، بحيث يشتق من المبادئ العالمية التي ينبغي مواكبتها في صياغة هذه السياسات صياغة علمية من جهة، ومتسقة مع خصوصيات المجتمع وإمكانات القوى الإنسانية للتعليم من جهة أخرى. (أحمد، ١٩٩٣م، ١٦٦-١٦٧)

واستعارة السياسة التعليمية؛ تعني التبني الواعي والنقدي لسياسة ما في السياق الآخر، ولذلك تكون الاستعارة جلية مفيدة وهادفة في تطويرها للسياسات التعليمية، والاستعارة بهذا المنحى؛ تشكل مرحلة من مراحل العبور أو الانتقال التربوي Educational Transfer تغطي إمكانات حراك الأفكار والممارسات، ويرغب واضعي السياسات التعليمية في استقدام خبرات تعليمية أخرى ، قد تكون متطورة "كمرجعية لاستعارة السياسات"، ويتم التعرف علي أفضل الممارسات في الخارج Best Practice لاستخدمها في إصلاح وتطوير النظام من خلال هذه السياسات الأفضل إنتاجية، بحيث يمكن لتلك العملية الانتقال من استِعارة السياسيةإلى (تعلم السياسة) والتي تُشير إلي ما يلي: (حجي، ٢٠٢١م - أ، ١٤٥-١٤٦)

- **تعلم السياسة Policy Learning**، من خلال سحب دروس مقننة أو صادقة للسياسات عن طريق المقارنات عبر القومية، وهو دراسة التعلم الذي يحدث حقيقة كنمط ثالث لبحوث الفعل في تعلم السياسات، لتحيقيق مخرجات تعليمية أفضل.
- **التعلم من المقارنات العالمية والدولية**، وبخاصة الاتجاهات العصرية ، أو من التدفقات الأكثر فاعلية للمعلومات والمعارف بين سياقات السياسة والممارسة.
- **التعلم في إطار الاستعارة Borrowing**، عن طريق البحث في الخبرات الدولية عن أفضل الممارسات القابلة للإفادة لنطاق أكبر من الأغراض، متضمناً الإدراك الأفضل لنظام التعليم الوطني ، وإيجاد الاتجاهات العامة والضغوط المؤثرة عليها ، وايضاح الاستراتيجيات البديلة للسياسة والقضايا التي تثيرها كل استراتيجية.

وأصبحت الدراسات الصادرة عن المنظمات والهيئات العالمية ؛ تمثل مرجعا ضرورياً ليس فقط للدول من أجل تصحيح مسارها والتعامل مع أوجه الخلل التي تأتي بها تقارير هذه الدراسات، بل وأضحت تلعب دوراً ملحوظاً في توجيه السياسة الدولية في الفترة الحالية ، وصارت العديد من الصلات بين الدول تُبْنَي على الوفرة من الأرقام والإحصائيات والمؤشرات والمعلومات التي ترصدها تلك التقارير، مثلما لا يتوفر منظومة تعليمية نموذجية يمكن محاكاتها وتقليدها، وأن واقع تلك المنظومة هي صدى وانعكاس للأوضاع المجتمعية وتعبير عن الشخصية القومية وجهودها التنموية، ولذلك تستهدف كافة نُظُم التعليم النقد البناء لأوضاعها في إطار عالمي والتقويم المستمر لها، من أجل إعادة النظر والتخلص من المشكلات، وهناك ضرورة ملحة لعدم التحيز والالتزام بالموضوعية خلال نقد

وتقييم كافة عناصر المنظومة التعليمة، وذلك ضماناً لدقة النتائج والتوصل إلى الإجراءات والخطوات الأكثر مناسبة وفي إطارها المنشود، ولكي تساهم في استكتشاف أوجه القصور بموضوعية كافية. (البادري، ٢٠٢٢م، ٦٥٦)

وذلك انطلاقاً من منظور البحث عن سلام مستديم بين دول العالم، والتي تبنى علي الإيمان الدائم بأنه كلما تقاربت الدول وشاع التفاهم فيما بينها؛ زادت فرص السلم والتقدم والرخاء في جميع الميادين الإقتصادية و السياسية والاجتماعية أمامها، وقد تم إنشاء العديد من المنظمات الدولية للمساهمة بشكل فاعل في إحراز ذلك، مع مراعاة أن تأسيس تلك المنظمات لا يعد مقصد في حد ذاته، وإنما هو أداه تستهدف تنفيذ بعض من الأهداف المشتركة بين الدول الأعضاء، والوصول إلي الغاية التي تأسست من أجلها المنظمة الدولية، (الجسيمان، ٢٠٢٢م، ٤٨٨-٤٩١)

وتتعدد وتتنوع أشكال الدراسات الدولية المقارنة ومداخلها، وذلك على النحو الآتي: (حجي، ٢٠١٥م، ١١) .

- **الدراسات المقارنة الأكاديمية:** والتي يتعهد بتنفيذها أساتذتها وغيرهم من المختصين الأكاديمين، في المجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية.
- **الدراسات المقارنة المهنية:** وتتمثل في تعليم التربية المقارنة والدولية، وجهود وأنشطة جمعياتها وروابطها المحلية والإقليمية والدولية.
- **الدراسات المقارنة التطبيقية التطويرية:** والتي تتولى القيام بها المنظمات الدولية، وهيئات ومراكز التمويل و الدعم كالبنك الدولي واليونسكو ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.وتعد منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) منظمة دولية تعمل على وضع سياسات من أجل حياة أفضل للدول، وهدفها هو صياغة سياسات تعزز الرخاء ومساواة الفرص والرفاهية للجميع، وتتمتع المنظمة بستين سنة من الخبرة والرؤية و بشراكة استراتيجية مع دول العالم للاستعداد بشكل أفضل لعالم الغد. ومع بزوغ جائحة كوفيد- ١٩ العالمية سعت المنظمة لتسخير جهودها وتقديم الرؤى في مجالات مختلفة ، بما في ذلك مجال التعليم. (الحسن، ٢٠٢١م، ٦٨٠)

وتوفر منظمة التعاون والتنمة الإقتصادية منبراً للإعلام في الميدان الإقتصادي علي وجه الخصوص، بإحصائياتها وتوقعاتها ، فهي تقوم بعمل تحاليل ودراسات وتطوير مجالات الأنشطة البحثية ، كما تشكل مضماراً للتعاون بين الدول المتقدمة اقتصادياً،حيث تتوقع هذه الدول من هذا التعاون تحسين الأداء الإقتصادي في علاقاتها مع بقية دول العالم ، وعلى الرغم من أن هذه المنظمة تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات، إلا أنها لا تملي قواعد ملزمة ، فهي ليست سوى هيكل قانوني لمؤتمر دبلوماسي يؤذن وجوده بإجراء مشاورات رسمية منتظمة بين الدول الأعضاء، فهي تشكل ميداناً للفكر وتبادل وجهات النظر وليس القرار الملزم، ولأن كل دولة لها مصلحة في القرارات التي تتخذها الدول الأخرى، فإن الالتزام بين الدول الأعضاء هو التزام سياسي ، وهذا ينشئ ضغط قوي وفعال لاحترام كل الالتزامات، فالإجماع والضغط المتبادل هما مبدأين أساسين في توجيه المنظمة (عطابة، ٢٠١٧م، ٤٣٢).

وقامت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD بتطوير ونشر مجموعة واسعة من المؤشرات المقارنة التي توفر رؤى حول أداء نظم التعليم علي مستوى العالم، ونشر تقرير سنوي يقدم عرضاً تحليلياً حول مؤشرات جودة التعليم، بحيث يعكس الموارد المستثمرَة وعوائدها على الأفراد والمجتمعات، ويقدم معلومات حول الخصائص التعليمية لكل بلد وتطوره وتأثيره ، وذلك داخل هيكل شامل لجميع مراحل أنظمة التعليم ، بدءًا من مرحلة الطفولة المبكرة ويستمر حتى التعليم الرسمي والتعلم والتدريب طوال الحياة ، (OECD, 2018, 3) فقد بذلت المنظمة جهداً كبيراً فيى جمع البيانات والمؤشرات المقارنة في مجال التطور التعليمي وإتاحتها ، فهو يُمكّن كل دولة من تقييم نظامها التعليمي مقارنة بأداء الدول الأخرى، مما يسمح لها بإنشاء أنظمة وسياسات تعليمية أكثر جودة ومتميزة (OECD, 2020 – B , 3).

مما سبق يتبين أن هناك العديد من القواسم المشتركة بين سياسات التعليم في مختلف البلدان، والتي يجب على جميع المشاركين في بناء السياسات التعليمية وتنفيذها وتقويمها (مهْنياً وأكَاديمياً) أن يستوعبونها جيداً، بغض النظر عن جنسيتهم أو بلدهم أو لغتهم ، فالأدوار المهنية والكفاءات الوظيفية هي قاسم مشترك ، ولا بد من معالجتها من منظور تكاملي، ويظل مجال تخطيط السياسات التعليمية من المجالات التي تتطلب جهوداً متزايدة ومتواصلة في صياغة مضمونها وجوهرها بشكل تكاملي ، وتوجيهها بما يساهم في تكوين أجيال تفتخر بثقافتها وإسهاماتها الحضارية ، وفي هذا الإطار؛ تتطلع حكومات معظم دول العالم إلى إجراء مقارنات دولية لجهود ونتائج تطوير التعليم ، من خلال وضع سياسات التي تعزز الآفاق الاجتماعية والإقتصادية للمجتمع، وتوفير الحوافز لتحسين جودة التعليم، والمساعدة في تطوير الموارد لتلبية الاحتياجات المستمرة، وبذلك فهي تُشكل مصدراً مهما لتوجيه عمليات تخطيط السياسة التعليمية في كل دولة.

مشكلة الدراسة:

تتزايد الحاجة إلى رؤية جديدة لتخطيط السياسة التعليمية في مصر في ظل التغيرات والتطورات العالمية المعاصرة، بحيث تعكس المشاركة الفعالة لجميع الأطراف المعنية. ومن يتأمل نتائج العديد من الدراسات التي تعنى بإصلاح وتطوير التعليم، وكذلك بمراقبة شواهد الواقع التعليمي في مصر، يجد أن من أهم أسباب مشكلات التعليم؛ "وجود خلل في السياسة التعليمية"، وهو ما يعني البحث عن سبل تطوير هذه السياسات من خلال التخطيط العلمي المنظم. ومن أبرز معالم هذه المشكلات ما يلي: (مطر و فرج، ٢٠٠٩م، ٢١-٤٣) (زيادة، ٢٠١٢م، ١٠٠-١٠٢) (عبد الكريم، ٢٠٠١م، ٢٠٥) (زيتون، ٢٠٢٠م، ٢٤٢)

- **غياب البعد الثقافي والبُعد المعرفي في السياسات التعليمية**، مما يُشير إلي النظر في واقع تعليمي آخر قد يكون غريبًا عن واقعنا المُعاصر، دون وجود بناء تربوي منظومي يُميز هذا الواقع الجديد، بالإضافة إلي اتساع الفجوة بين البُعدين (النظري والتطبيقي)، وغياب الفلسفة التربوية الواضحة التي تنتج عن بحوث ودراسات علمية وتطبيقية متأنية.
- **ضعف المخرجات التعليمية التي تفيد المجتمع**، وضعف كفاءات الخريجين التي تؤهلهم لمتطلبات سوق العمل وواقع تنمية المجتمع.
- **عدم استقرار السياسة التعليمية**، وذلك نظراً للمركزية المفرطة في اتخاذ القرار، وتضارب بعض القرارات، والتنفيذ المتسرع بطريقة عشوائية ومرتجلة في بعض الأحيان، مما يترتب عليه عواقب وتراكمات تضر بالعملية التعليمية ولا تحقق الجودة أو الكفاية المطلوبة.

- **غياب رؤية سياسية واضحة مدعمة بالتفكير الاستراتيجي**، الأمر الذي يتطلب توجيه عملية اتخاذ القرار نحو مزيد من الاهتمام بالقرارات التي تُساعد على استثمار الفرص المُتاحة في البيئة الخارجية، والسعي نحو تحقيق أقصى استفادة ممكنة منها. وتحديد أنسب الحلول لمواجهة التهديدات التي قد تعترض المنظومة التعليمية.

- **التعجل في صنع السياسات التعليمية**، فإذا كانت سياسات التعليم هي التي ترسم ملامح النظام التعليمي، وتوجه تقدمه، وتضبطه وآلياته، فهي تحتاج إلى فترة من الزمن لبنائها وصياغتها. فالأمر يجب أن يتم في مدة زمنية مُناسبة، ولابد من عدم التعجل حتى يتم دراسة تلك السياسات بشكل جيد ويسهُل تنفيذها على نحو أكثر فعالية.

- **الفجوة بين النظرية والتطبيق**، وكأن التغيير في صياغة السياسات أكثر أهمية من التنفيذ الفعال لها، سواء أكان ذلك بشكل مقصود أو غير مقصود، ومن ثم؛ لا بد من تقديم البرامج التدريبية التي توجه وتُرشد نحو استيعاب تلك السياسات، وتُساعد على التنفيذ الفعال لها.

وقدم (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ٢٠١٠م) دراسة لتحليل سياسات التعليم المصرية، واهتمت بوصف وتحليل الواقع الفعلي للعملية التعليمية بالمرحلة الثانوية، والجهود المبذولة من أجل تلبية المتطلبات اللازمة لمواكبة الاقتصاد المعرفي. واستخدمت تلك الدراسة المنهج الوصفي. ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة؛ معاناة السياسة التعليمية المصرية من العديد من التحديات التي تبعدها عن تحقيق أهداف تنموية حقيقية تتوافق مع ما يتطلبه مجتمع المعرفة. وقدمت تلك الدراسة عدداً من التوصيات، من أبرزها: ضرورة تطوير المناهج والأنشطة التعليمية بما يتسق ويتواكب والمستجدات العالمية المُعاصرة.

وأشارت دراسة (بغدادي، ٢٠١٥، ٣٢٧-٣٢٨) إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي تحكم السياسة التعليمية في مصر وتوجه حركتها وتحد من كفاءتها الداخلية والخارجية، وهي الزيادة السكانية المتزايدة والمستمرة ، والتعليم المجاني والإلزامي، وارتباط التعليم بالشهادة، وارتباط الأجر بالشهادة ، ووجود فجوة واضحة بين متطلبات الشهادات وبين معدلات الأداء، والنظام الهرمي للأجور، ونظام التوظيف من خلال "القوى العاملة"، مما أدى إلى خلل في حجم العمالة في الأماكن المختلفة وهجرة اليد العاملة ، بالإضافة إلى القيم الإجتماعية التي تقلل من شأن العمل اليدوي ، فإن هذه العوامل الضاغطة أنتجت عدداً من المشاكل، منها ضعف القدرة الاستيعابية للنظام، ووجود فروق جوهرية بين المدينة والريف، وبين الأولاد والبنات، والتسرب من المدارس، الفشل الدراسي، انخفاض الكفاءة الداخلية للنظام، وعدم ملاءمة الخريجين لاحتياجات الخريجين. سوق العمل، وضعف كفاية التمويل وميزانية التعليم، بالإضافة إلى الكثافة العالية في الفصول الدراسية، وانخفاض المستوى المهني للمعلمين، وقصور في طرق التقييم التي تهمل قياس مختلف جوانب النمو، وانتشار الأمية في بأشكالها التعليمية والثقافية، كل تلك المشكلات تفرض حزمة من السياسات الهادفة إلى تأكيد فاعلية البنية المعرفية والتنظيمية. للعملية التعليمية.

وأكدت دراسة (زيتون، ٢٠٢٠، ٢٤٢) أن اتساع الفجوة بين النظرية وبين تطبيقها في السياسة التعليمية المصرية؛ أدى إلى ضعف تحقيق مبادئها الأساسية بالشكل المطلوب، فلم تتحقق على سبيل المثال مبادئ التعليم الديمقراطي، والتعليم المجاني الكامل، وتكافؤ الفرص التعليمية، بالإضافة إلى ضعف وضوح أهداف سياسات التعليم ، مما يكشف عن غياب فلسفة تربوية واضحة ناتجة عن

البحوث والدراسات المتأنية في مقابل هيمنة الرؤية الذاتية والموضوعية والتدخلات السياسية التي أدت إلى الأثر السلبي على محتوى العملية التعليمية، ومن وجهة نظر سوسيولوجية وظيفية ظهرت سياسات التطوير الجزئية لبعض عناصر النظام التعليمي ككل، وضعف الوعي بالعلاقات الوظيفية العضوية بين عناصره.

وأكدت دراسة (الهلالي، ٢٠٢١م، ١٧-١٨) أن العولمة تؤثر حتماً - سواء بالإيجاب أو بالسلب - على صناع السياسات التعليمية وصناع القرار التربوي على المستوى القومي للدول، وخاصة الدول النامية، التي كثيراً ما تضطر إلى الالتزام بها ما تفرضه المؤسسات الدولية من شروط، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، من خلال الاستعانة بمستشارين دوليين للمشاركة في رسم السياسات التعليمية في تلك الدول كشرط للتمويل والتعاون ، ويجب أن يكون لصانعي السياسات التعليمية في تلك البلدان الكلمة الأخيرة في رسم تلك السياسات، حتى لو كان ذلك لا مفر منه وذلك بإعطائها بعداً عولمياً، مع أهمية حضور البعد المحلي والوطني والتراثي والثقافي والحضاري والإنساني في كافة مكونات السياسة التعليمية حتى مع دمجها في البُعد الدولي.

وتناولت دراسة (عبد الدايم، ٢٠٢٢م ، ٤٤٧-٤٧٦) آليات تطوير السياسة التعليمية في التعليم الديني قبل الجامعي، ومن هذه الآليات؛ آلية الاستفتاء، وآلية الإعلان عن الوثيقة، وآلية الإعلام والثقافة، وآلية ورش العمل، وآلية الشبكات المساندة لصناع السياسة التعليمية، وآلية المجالس الاستشارية، وآلية التكنولوجيا، وآلية بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية. وتماشياً مع الاتجاهات العالمية الحديثة، تناولت الدراسة أيضاً: آليات صناعة سياسات التعليم في مرحلة التعليم قبل الجامعي بالأزهر في إندونيسيا. وتوصل البحث إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة منها: إنشاء مجلس المجتمع وأولياء الأمور لتقديم المشورة للقائمين على العملية التعليمية في إندونيسيا، وإطلاق موقع أولياء الأمور في التعليم، كبوابة إلكترونية لأولياء الأمور لمساعدتهم على دعم تعلم الطلاب وتطويرهم بشكل أفضل.

وأشارت دراسة (أحمد، ٢٠٢٢م ، ١٦) إلى أن هناك حالة من عدم الرضا عن النتائج التي نتجت عن تنفيذ السياسات التعليمية في مصر على مدى فترة طويلة، ولعل هذا ما تدعمه نتائج التقارير المحلية والدولية، كما وأوضح البنك الدولي أن جهود الإصلاح التي نفذتها (١٤) دولة واحدة في منطقة الشرق الأوسط وبالإضافة الى شمال أفريقيا، بما فيها مصر، لم تنجز النواتج التعليمية المرجوة، وأن هناك فجوات بين ما حققته الدول في أنظمتها التعليمية وبين ما تحتاجه المنطقة لأتمام أهدافها التنموية الحالية والمستقبلية، وأن أغلب محاولات الإصلاح لا تستند إلى إطار منهجي سليم.

وأكدت دراسة (عزب ، ٢٠٢٣م، ٧٦٣) على انشغال الدراسات التربوية بالقضايا الأكاديمية، وبعدها عن دراسة المشكلات الحقيقية التي تواجه قادة المؤسسات التعليمية والعاملين فيها، وافتقارها إلى رؤية شاملة ومتعمقة للمشكلات التعليمية، القضايا والظواهر، وسيادة القولبة والتكرار والشكلانية عليها، واستقاء قضاياها ومجالاتها من اتجاهات الدراسات التربوية في الدول الغربية – مما جعلها تنفر من الواقع التربوي في المدارس، وأضعف أثرها في تطويره وحل مشكلاته.

ولعل هذه النتائج تدفعنا إلى إعادة التفكير في التخطيط ومراجعة ونقد السياسات التعليمية الحالية وإعطائها خصائص التقنين والقيَاس على المستوى الدولي، وفقاً للمفاهيم المعاصرة للسياسة التعليمية والرغبة المجتمعية إلى تعميق تطبيقها بما يوثر على المجتمع المصري، وتكامل شخصيات أبنائه في مجال دراستهم (معرفياً، وعاطفياً، ومهاريا).

أصبح تطوير وتحديث السياسات التعليمية الحالية مطلب مُلح لمسايرة متغيرات العصر وتحديات البيئة المجتمعية المحيطة، من أجل تحسين ترتيب مصر على خريطة المنافسة العالمية، لاسيما في ظل تدني موقعها مقارنةً بالعالم الخارجي فيما يتعلق بعدد من المؤشرات المهمة، حيث احتلت مصر المركز ٩٣ بين ١٤١ دولة (Schwab, 2019, xiii)، وبالنسبة لمؤشر المعرفة العالمي لعام ٢٠٢٠م فقد جاء ترتيبها في المركز ٨٣ بين ١٣٨ دولة (مؤشر المعرفة العالمي، ٢٠٢٠م، ١٤٠).

وبناء على ما سبق، يمكن صياغة المشكلة البحثية للدراسة في الأسئلة الآتية:

١- ما المنظورات الفكرية لإضفاء البُعد الدولي على تخطيط السياسات التعليمية؟

٢- ما توجهات دراسات " منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD" الدولية المقارنة؟

٣- ما المقومات والركائز الرئيسة الموجهة بهدف الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD في تخطيط السياسة التعليمية بمصر؟

٤- ما الآليات المقترحة لتعزيز الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر؟

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم آليات مقترحة لتعزيز الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية في مصر، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- تعرف المنظورات الفكرية لإضفاء البُعد الدولي على تخطيط السياسات التعليمية.
- تحديد توجهات دراسات "منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD" الدولية المقارنة.
- عرض وتحليل المقومات والركائز الأساسية الموجهة لتحقيق الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD في تخطيط السياسة التعليمية بمصر.
- تقديم آليات مقترحة لتعزيز الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة في عملية تخطيط السياسات التعليمية بمصر، مع التركيز على تلك التى أجرتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD.

أهمية الدراسة:

- تبرز أهمية هذه الدراسة في ارتباطها بمجال السياسة التربوية (التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم)، باعتبارها قضية وطنية ترتبط ببناء الأجيال وإعدادها وتحملها لمسؤولياتها وهي في الآونة الأخيرة، تواجه العديد من الانتقادات التي تؤكد على ضرورة التغيير، حيث أن محاولات الإصلاح التربوي لا تمثل في كثير من الأحيان برامج عملية قابلة للتنفيذ.
- قد تساهم هذه الدراسة في إمداد صناع القرار والباحثين ببعض الإجراءات والآليات اللازمة لتعظيم الاستفادة من الدراسات المقارنة الدولية في تخطيط السياسات التعليمية في مصر، بهدف ضبط فعاليات منظومة التعليم وتوجيه أنشطتها، وتحقيق رسالتها وفق المعايير العالمية لجودة المخرجات التعليمية.

- ضرورة التكيف والتوافق مع ظروف البيئة العالمية المتغيرة، بالاعتماد على سياسة تعليمية قابلة للتغيير واستيعاب هذه المتغيرات، بما يقلل من تأثيرات التحديات والتهديدات في البيئة المصرية، واستناداً إلى نقاط القوة في النظام التعليمي، والسعي الدؤوب نحو مواجهة عناصر الضعف الداخلية والعمل على تقليل تأثيراتها السلبية، واستثمار الفرص المُتاحة في البيئة الخارجية.
- وقد تُسهم الدراسة في توجيه القيادات التربوية نحو تدعيم المكانة التنافسية للنظام التعليمي وتقييمه في إطار بيئة تنافسية وما تخلقه من تحديات، والتي لم تعد قاصرة على تكنولوجيا حديثة ونظم المعلومات وموارد مالية وبشرية فقط ، بل تجاوزت ذلك إلى متغيرات أخرى مثل: الثقافة التنظيمية، ومدى توجهها لتحقيق للجودة، ومواكبة التحول الرقمي.

مصطلحات الدراسة:

- **الدراسات الدولية المقارنة Comparative International Studies**

يرى (حجي، ٢٠٢١م، ١٥٠) أن الدراسات الدوليةالمقارنة هي: "الدراسات التي تشمل جميع أنواع وأشكال العلاقات الفكرية والتعليمية والثقافية بين الجماعات والأفراد في بلدان العالم، وهي مفهوم ديناميكي يشمل الحركة عبر الحدود في المعرفة والأفكار والشخصيات، متضمنة التعاون والتفاهم والتبادل التربوي الدولي (الطلاب – أعضاء هيئة التدريس – البرامج) وغيرها، وكذلك المساعدات الدولية في التعليم

وأشار (أحمد وآخرون، ٢٠١٩م، ٢٥) إلي إنها: "دراسات عبر ثقافية Cross-Cultural Studies تختص بالدراسة أوالتحليل والذي يشمل على مقارنة ثقافتين مختلفتين أو أكثر، واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف بينهما ، كما أنه أسلوب علمي في الدراسات المقارنة يركز على المقارنات المنتظمة ،والتي تقارن ثقافة ما بالثقافات الأخرى، وتستهدف الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بحالات وأسباب التباين الثقافي، والمشكلات المعقدة علي مدى واسع، وعادة ما توجد في جميع أنحاء العالم".

ويرى (بدران، ٢٠٠٤م، ٤٠) أنها : "دراسات دولية ، يقوم باجرائها هيئات ومنظمات عالمية، وهذه الدراسة ليست في نطاق قوة باحث واحد، بل تحتاج إلى تضافر جهود أعداد كبير ة من الباحثين باختلاف مستوياتهم ومن مختلف البلدان، وقد تقوم مجموعة محدودة من الباحثين بالتخطيط لهذه الدراسات ، ولكن تنفيذ مثل تلك الدراسات وجمع المعلومات التي تحتاجها وتحليل البيانات التي تتضمنها وتفسير النتائج يجب أن يتم من قبل فريق متكامل من الباحثين.

ويرى (Collier & Levitsky, 1997, 430-451) أنها: "دراسات منهجية تقارن بين النظم الحكومية التعليمية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان المختلفة، وتحليل العوامل المؤثرة على الاختلافات بين هذه الأنظمة. " وأوضحت دراسة (Hall & Taylor, 1996, 936-957) أن الدراسات المقارنة الدولية هي: "تلك الدراسات التي تعزز من فهم العوامل التى تؤثر على النظم السياسية والاجتماعية والإقتصادية والثقافية في الدول المختلفة، وتدعم توجيه النظريات والمفاهيم واستخدامها لتفسير هذه العوامل."

ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها: "تلك الدراسات التي تنشغل بدراسة القضايا الدولية المعاصرة في التعليم، من قبل مجموعة من الهيئات و المنظمات الدولية، ضمن نهج تحليلي للقوى والعوامل الثقافية المؤثرة في تلك القضايا، كالتحولات السياسية والإقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية في

مختلف دول العالم، وتقدم العديد من الحلول المتاحة للعديد من المشكلات التي تواجهها، بما يُسهم في تطوير السياسات التعليمية الدولية وتقديم الإجراءات المقترحة المناسبة للتعامل معها".

- **السياسة التعليمية Educational Policy**

هناك وجهات نظر عديدة حول طبيعة السياسة التعليمية، منها ما أوردته دراسة (رجب، ٢٠٢٢، ١٢٩٣) بأنها: "جزء من السياسة العامة للدولة، تؤثر فيها وتتأثر بها، وتقوم على مجموعة من المبادئ وهي: تكافؤ الفرص التعليمية، وتنمية السلوك الديمقراطي، وإعلان مبادئ حقوق الأفراد، وتعزيز هويتهم الثقافية، وتنمية عقليتهم العلمية، وتنمية الأخلاق الدينية والأخلاقية التي تحتاج إلى الارتقاء بها إلى درجة عالية من الكفاءة، لتعظيم دور النظام التعليمي القائم. "وذكر (أحمد وآخرون، ٢٠١٩م، ٣٨) أنها: "فكر شامل يقوم بتوجيه النظام التعليمي، ويتكون من مبادئ وإجراءات للعمل، ويقوم على أهداف تربوية مرغوب تحقيقها، تهدف إلى تطوير النظام التعليمي من خلال ما يصدره من قرارات واستراتيجيات للتجديد التربوي، وهي تجسد الأحكام المعبرة عن الجهود التنظيمية التي ينبغي بذلها لتحقيق الأغراض أو التوقعات أو التطلعات التي يستهدفها المجتمع وأفراده في مرحلة زمنية محددة".

ويرى كل من (جلال والهنداوي، ٢٠١٩م، ٧٤٩-٧٥٢) أن السياسة التعليمية هي: "أسلوب عمل منظم، مرتبط بإطار زمني جلي ومحدد، يوجه برامج وأنشطة النظام التعليمي بمجتمع ما والذي يتطلع إلى تحقيقها، في ضوء الظروف والإمكانيات الجامعية المتاحة، سعياً إلى ترشيد وتحديد القرارات التعليمية الحالية والمستقبلية، وتجبر السياسات التعليمية نفسها على تطبيق الممارسات الحالية في كافة جوانب الأداء التعليمي، وتحدد الإطار الخاص بالعمل وفلسفتة وأهدافه وإجراءاته ، فلا يستطيع أي نظام أن يميز بين أقرانه إلا إذا كان له سياسة واضحة وواقعية ومرنة، مستمدة من فلسفة المجتمع ومنسجمه مع مبادئه وقيمه ، ومبنية على أساس علمي .

وأشارت دراسة (عثمان، ٢٠١٥م، ١٨٥) أنها: "عبارات تقريرية تم الاتفاق عليها، وصياغتها، والاحتكام إليها عند تنفيذ المهام والأنشطة الاستراتيجية للبرامج ومتابعتها، على ضوء التخطيط والأهداف بعيدة المدى". ويرى (قاسم وآخرون، ٢٠١١م، ٢٩٩) أنها : "التفكير المنظم الذي يوجه الأنشطة والمشاريع في المؤسسات التعليمية، والذي يرى صناع السياسات التربوية أنه كاف لتحقيق الطموحات التي يتطلع المجتمع إلى للوصول اليها في ظل الظروف والإمكانات المتاحة، وفي مرحلة معينة".

ويمكن تعريف السياسة التعليمية إجرائياً بأنها: "إطار منهجي، مرتبط بمجموعة من المبادئ المتوافق عليها، يوجه البرامج والأنشطة والجهود نحو تطوير أداء مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي التي ينشدها المجتمع، وفق الإمكانيات المتاحَة والإمكانات، وترتبط بجدول زمني واضح ومحدد، بما يدعم وترشيد القرارات التربوية الحالية والمستقبلية".

- **تخطيط السياسة التعليمية Educational Policy Planning**

أشارت دراسة (يوسف، ٢٠٢١م، ٧) إلي أنها : "هي مسار أو إطار للعمل يصنع من خلاله القرارات لتحقيق الأثر المنشود، أو التغييرات تحت مظلة القطاع العام، تحدد فيه السياسات التي تدعم الأغراض السياسية من قبل الحكومة؛ أو التوجهات الإدارية التي تقوم بها المنظمات استجابة للعالم المتغير من حولها، وهي مجموعة قرارات موجهة نحو بدائل متنوعة، من أجل تحديد القرارات الحالية

والمستقبلية، وتهدف إلى تنفيذ برنامج أو مشروع محدد يتكون من الأهداف المرجوة وتحديد ووسائل تحقيقها، وهي المبادئ الأساسية التي تسترشد بها الحكومة.

وفي دراسة (UNESCO, 2014) عرفت علي أنها : "مجموعة العمليات التي تشمل التحليل الشامل للبيئة التعليمية، وتحديد احتياجات العملية التعليمية، وتحديد الأهداف والاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بها، وتصميم وتنفيذ الخطط والبرامج التعليمية المناسبة ، لتحقيق أهداف التعليم وتحسين جودته وجعل جميع الطلاب يتمتعون بفرص تعليمية متساوية، وتنطوى عملية تخطيط السياسات التعليمية على تصميم المناهج والتعلم الإلكتروني، وتطوير البنية التحتية التعليمية، وتدريب المعلمين وتوفير الدعم الفني لهم ، والارتقاء بالإدارة التعليمية". (Jan S. M, 2013) ويتطلب تخطيط السياسة التعليمية؛ تحليل العديد من المتغيرات المختلفة، مثل المتغيرات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والتكنولوجية، والتي يمكن أن تؤثر على جودة التعليم وفرص التحاق الطلاب بمنظومة التعليم. (Shah A, 2017)

وأوضحت دراسة (عيد، ٢٠١٣م، ٧٢-٧٣) أن تخطيط السياسة التعليمية عبارة عن: "عمل واعٍ يصدر عن تفكير وتدبر، ويتم عن عمدٍ وقصد، بما يؤكد علي ضرورة أن يصاحب التخطيط السياسة التعليمية، مما يؤكد ضرورة التخطيط المصاحب للسياسة التربوية، وهو يمثل عملية تحدث على أعلى المستويات الإدارية عن طريق سلسلة من الحلقات المترابطة والمتكاملة التي يشارك فيها الأفراد والمؤسسات برؤى متنوعة ، لتحليل القضايا المجتمعية والإقليمية والدولية المؤثرة في سياسة التعليم وتوليد الخيارات، والتي من شأنها وضع خطة تمثل إطاراً عاماً للتحرك تجاه تحقيق أهدافها".

ويمكن تعريف تخطيط السياسة التعليمية إجرائياً بأنه: "عملية فنية منتظمة يقوم بها فريق من المؤهلين والمدربين لإدارة وتطوير النظام التعليمي، ولتعيين اتجاه سير العمل الذي يجب اتباعه من أجل الوصول إلى المستقبل المرغوب، ضمن نطاق زمني محدد، بناءً على إمكانيات الواقع الحالي، وبمشاركة فئات متنوعة ومتعددة ذات صلة كبيرة بموضوع السياسة التعليمية، مع وجود آليات واضحة ومحددة لمتابعة تنفيذها وتقييمها وتحديثها بشكلٍ مستمر.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والذي يختص بوصف وتفسير ما هو كائن، كما يختص بالتعرف على الظروف والعلاقات القائمة بين الحقائق. كما يختص ايضاً بالتعرف على الممارسات السائدة والاتجاهات والمعتقدات لدى الأفراد والجماعات وطرق نموها وتطويرها، وقد تم استخدامه من خلال التعرف على المنظورات الفكرية حول إضافة بعد دولي لتخطيط السياسات التعليمية، وعرض وتحليل اتجاهات الدراسات الدولية المقارنة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ورصد أهم المقوّمات والمرتكزات الأساسية الموجهة نحو الاستفادة المرغوبة من الدراسات الدولية المقارنة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في تخطيط السياسات التعليمية في مصر، ومِن ثمّ؛ تقديم الآليات المقترحة لتعظيم الاستفادة من الدراسات المقارنة الدولية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في تخطيط السياسات التعليمية في مصر.

حدود الدراسة:

نظراً للاختلاف بين مستويات النظام التعليمي في مصر (التعليم قبل الجامعي – التعليم العالي)؛ تقتصر الدراسة الحالية بشكل موضوعي على عرض الآليات المقترحة لتعزيز الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة المنبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (مشاريع المنظمة خلال عامي ٢٠٢١-٢٠٢٢م) في تخطيط سياسات التعليم ما قبل الجامعي في مصر.

واتساقاً مع أهداف الدراسة، وطبقاً للمنهجية المتبعة، فتسير الدراسة وفقاً للمحاور التالية:

أولاً: المنظورات الفكرية لإضفاء البُعد الدولي علي تخطيط السياسات التعليمية

تحظى عملية تخطيط السياسة التعليمية بأهمية كبيرة، فهي عملية ذات أبعاد اجتماعية وعلمية وتربوية، فهي اجتماعية باعتبار أن التعليم بمثابة نظام اجتماعي يؤثر في المجتمع ويتأثر به، وبمتغيراته وظروفه المختلفة ، وتربوية لأنها تقع في مجال التعليم، كما تستهدف العديد من المخرجات العلمية التربوية ، لذا يمكن وصف عملية تطوير سياسات التعليم بكونها عملية مهمة وضرورية لتلبية المتطلبات المعرفية والقيمية والمهارية اللازمة للفرد في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك: المهارات الحياتية ، ومهارات العمل، ومهارات التعليم الذاتي والمستقل، ومسئوليات شئون الأسرة، وتنميتها، ومسئوليات المواطنة والمسئوليات الحياتي

وقد أدت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة في برامج وخطط التنمية الوطنية المتكاملة بمصر إلى زيادة المشاركة الشعبية والديمقراطية، وكثير من النقاشات حول بعض القضايا، بما في ذلك قضايا إصلاح سياسات التعليم والانتقال إلى اللامركزية مع ضمان المساءلة والمراقبة المجتمعية والمحاسبية، وتحقيق المشاركة في صنع واتخاذ القرار. (رفاعي، ٢٠١٥م، ٤٣١)

وتعتبر عملية تخطيط السياسة التعليمية عملية فنية أكثر منها عملية سياسية، فهي تمثل جهداً منظماً يقوم به أفراد تم إعدادهم وتدريبهم للقيام بمهام عملية التخطيط، مثل المراقبة والتحليل والتشخيص والتنبؤ بالمستقبل واختلاق خطوط سير للعمل الذي يجب اتباعه للوصول إلى هذا المستقبل المرغوب به ، ويشارك في ذلك المختصون في مجالات أخرى فضلاً عن هؤلاء الذين تستهدفهم عملية تخطيط السياسة التعليمية، بالإضافة إلى القائمين على عملية التنفيذ والمتابعة، إذا كانت عملية تخطيط السياسة التعليمية تدور حول كيفية تحقيق الإصلاحات التي تسعى إليها السياسة التعليمية من خلال تخطيطها، فيمكن التعرف على أهداف تخطيط السياسة التعليمية على النحو التالي: (عيد، ٢٠١٣م، ٧٣-٧٦).

١- التوجيه طويل المدى للقرارات السياسية المتعلقة بالتعليم، حيث يوفر هذا التخطيط نهج عمل مستقبلي بمثابة إطار مرجعي يوجه صانعي السياسة التعليمية عندما تظهر مشكلات، ويقوم هذا النهج علي التنبؤ العلمي بما يتوقع حدوثه من مشكلات وعقبات يمكن ان تؤثر علي السياسة التعليمية.

٢- تعزيز عقلانية القرارات السياسية في ميدان التعليم، من خلال البيانات والمعلومات التي توفرها خطة السياسة التعليمية ما تتضمنه من بدائل وخيارات والاثار المترتبة عليها.

٣- تحقيق الترابط والتنسيق بين القرارات، حيث تمنح خطة السياسة التعليمية إطاراً موحداً لهذه القرارات، مما يؤدي إلى عدم الازدواجية في المهام وتوفير الوقت اللازم لإنجازها.

وهناك العديد من المنظورات الفكرية التي توضح ضرورة إعطاء بُعد دولي وعالمي للسياسات التعليمية (الصياغة والتنفيذ والمتابعة والتقييم)، ويمكن تناول هذه المنظورات على النحو الآتي: **(حجي، ٢٠٢١م - أ، ١١٦-١١٨).**

١. **منظور السياسة التعليمية العالمية المشتركة:** تقوم على الحداثة وظهور أنظمة التعليم الوطنية التي شملت المدارس والجامعات، والتي يمكن أن نطلق عليها "النماذج العالمية للتعليم"، باعتبار المجتمع والدولة كنماذج دولية، ليست مجرد عناصر وطنية خاصة، وأن الدول الوطنية باعتبارها جزءاً من مجتمع دولي، بما تشمله من مؤسسات كالمدارس والجامعات ترتبط بالحداثة والاعتقاد في الحرية الإنسانية، وعالمية المعرفة، والحداثة الغربية ذات التوجهات الإبستمولوجية المتنوعة.

٢- **منظور المحليات المعولمة والعولمات المحلية أو الموضعة** : يقوم على أن العولمة هي تبادلات غير متماثلة ، من خلالها تمتد وجهات النظر والمنتجات المحلية نفوذها إلى الحدود الوطنية الأخرى ، بقصد تغييرها، وأن العولمة تنتج المحلية، حيث إن دول المركز تتخصص في المحليات المعولمة، وأن دول المحيط ليس لها إلا خيار توطين المعولم.

٣- **منظور إعادة تقدير الحوكمة في التعليم** : يرتكز على أن تعريف الفضاء يجب أن يكون سياسياً جغرافياً، وأن الدولة الوطنية هي وحدة التحليل، لذلك أصبحت مرتبطة بالشبكة العالمية التي تقودها المؤسسات الدولية مثل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، مؤكدة هذا المنظور على أن التحول من الوطنية إلى ما بعد الوطنية يكمن في التغيير في مجال حوكمة التعليم، وتتخذ هذه الحوكمة أشكال وأساليب متعددة، مثل الاستثمار في الفرص والتوافق والمواءمة مع سياسات التعليم العالمية، والنشر من خلال قواعد البيانات التي تصور أفضل الممارسات، ومعايرة التمدرس وفق نتائج الاختبارات الدولية في التعليم، وترسيخ الترابط. والاعتماد المتبادل في حل المشكلات التي تتطلب منك.

٤- **المنظور التصنيفي، وجغرافيات العولمة المتعددة:** يعتقد أن هناك فضاءاً شبكياً يتميز بتكثيف الاعتماد المتبادل والترابط بين الأماكن المتعددة عن طريق تلك المنظمات، وتآكل التمييز الأنطولوجي بين المكان والفضاء كأوضاع متواجدة في جغرافيات متعددة ، وأن إعادة التركيب المكاني للعلاقات الاجتماعية هي مسألة رئيسية للعولمة الراهنة وأن أنظمة التعليم المدرسي توجد في جغرافيات وفضاءات القوة والسياسة.

وتمُرُّ عملية تخطيط السياسة التعليمية عبر سلسلة من الإجراءات المتداخلة والأنشطة التي يشارك فيها مجموعة متنوعة من الأفراد والمنظمات ذوي المنظورات المختلفة والمتنوعة ، والتي يحدث من خلالها عملية تحليل للقضايا ، وتوليد للسياسات، وتنفيذها، وتقويمها وتحديثها، ويمكن توضيح هذه الإجراءات والأنشطة علي هيئة مراحل، من خلال الشكل الآتي:

شكل (١) مراحل تخطيط السياسة التعليمية (من إعداد الباحث)

بالنظر للشكل السابق ، والمتضمن مراحل عملية التخطيط السياسة التعليمية، فيمكن توضيحها علي النحو التالي :

المرحلة الأولى:تحليل الوضع الراهن لما يتم تخطيطه من سياسات تعليمية

تحليل الوضع الحالي للنظام التعليمي؛ من الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة التعليمية في مرحلة البناء والإعداد ، ويسعى إلى دراسة وتحليل العوامل والمتغيرات البيئية الحالية والمستقبلية المؤثرة على أداء النظام التعليمي، لتحديد الفرص التي يجب اغتنامها والمخاطر والتهديدات التي يجب تخفيضها أو إزالة آثارها على البيئة الخارجية ، وتنمية نقاط القوة التي يمتلكها النظام ومعالجة نقاط الضعف أو القصور التي تعاني منها البيئة الداخلية (Mintzberg & Quinn, 2005, 60-61)، تمهيداً لتكوين البدائل الإستراتيجية والاختيار من ضمنها الإستراتيجيات المرغوبة أو المخططة والتي سيتم دفعها إلى المستويات التنظيمية المختلفة في المرحلة التالية والتى هي مرحلة التنفيذ (David, 2001, 21)، وتتضمن مرحلة تحليل الوضع الراهن نوعين من التحليل، هما تحليل البيئة الخارجية وتحليل البيئة الداخلية .

١- **تحليل البيئة الخارجية External Environment Analysis**

ويشمل المتغيرات الإقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي تكون بيئة العمل والمجتمع بأكمله ؛ ويتوقف نجاح أو فشل أي منظمة بدرجة كبيرة على مدى قدرتها على التأقلم مع متغيرات هذه البيئة والتفاعل معها باعتبارها نظام مفتوح مع بيئتها الخارجية لتنفيذ أهدافها عن طريق التحليل والتقييم المستمر لمتغيرات هذه البيئة المختلفة، مما يقلل من تأثيرها على الأداء، ويزيد من قدرتها على التأقلم مع تلك المتغيرات. **(Alex miller & Gregory, 2006, 81).**

وتمثل متغيرات البيئة الخارجية إطاراً عاماً تمارس فيه المنظومة التعليمية نشاطها، ومن أهمها ما يلي: **(الأشقر، ٢٠١٦م، ٤٥-٤٦).**

- **العوامل السياسية والقانونية:** وتتضمن مجموعة القوانين والتشريعات والأنظمة والسياسات الحكومية التي تؤثر تأثيراً كبيراً في اختيار النمط الإداري الملائم ، وإن تطبيق القوانين والسياسات التي تفرضها الجامعة قد يتعارض مع سياسات وقوانين الدولة، ولذا من الضروري تحقيق التوازن بينهما.

- **العوامل الاقتصادية:** وتشمل جميع المتغيرات المتعلقة بالوضع الاقتصادي العام للدولة والمؤثرة على كافة المؤسسات المجتمعية - بما في ذلك المؤسسات التعليمية التي تعتمد على الدولة في تمويلها - من حيث الركود والنمو وتوافر الموارد وطرق توزيعها. وهي معدلات النمو الاقتصادي، والأزمات الاقتصادية، ومتوسط الدخل.

- **العوامل الاجتماعية:** وتضم مجموعة القيم السائدة والعادات والأعراف والتقاليد وأنماط المعيشة ومستوياتها التي تميز نمط الحياة الاجتماعية للمجتمع الذي تقع فيه الإدارة التعليمية ، وتؤثر بشكل مباشر إيجاباً وسلباً على أنشطة المنظومة التعليمية ، وتتحدد القيم من خلال الثقافة الاجتماعية التي تحدد السلوكيات الصحيحة والخاطئة، والتقاليد تعني السلوكيات الاجتماعية المنتشرة في المجتمع.

- **العوامل السكانية** : وهي العوامل التي تصف شكل الوضع السكاني في المجتمع الذي يعمل فيه النظام التعليمي، مثل حجم السكان، والتوزيع السكاني ومعدل الزيادة ، والانتشار الجغرافي.

- **العوامل التكنولوجية:** ويعبر عن مدى التطور التكنولوجي المتسارع بما في ذلك الاختراعات والابتكارات والاكتشافات العلمية.

ومن ثم يتم تحليل البيئة الخارجية للجامعة بهدف التعرف على الفرص التي يمكن استثمارها، واتخاذ الاستعدادات اللازمة قبل ظهور أي تهديدات محتملة في الوقت المناسب، ووضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها.

٢- تحليل البيئة الداخلية Internal Environment Analysis

إن دراسة البيئة الداخلية أمر لا مفر منه، لأنها تمكن النظام التعليمي من التحكم في أدائه مستقبلاً من خلال تصحيح مساره وإزالة المعوقات التي تواجهه، ومعرفة إمكانية التوسع الرأسي والأفقي فيه، ومعرفة مستويات الأفراد العاملين فيه. ذلك، وقدراتهم ومهاراتهم الفنية والإدارية، وقوة العلاقات بينهم، ودرجة تماسك مجموعات العمل، ومدى الاهتمام بمؤسساتهم. (داودي، ٢٠٠٧م، ٤٢)، ولكي تتوفر بعض جوانب القوة في البيئة الداخلية، يتحقق ذلك عندما تكون قادرًا على: (حبتور، ٢٠٠٤م، ١٩٠-١٩١).

- تحويل عناصر البيئة الداخلية من القيادة والهيكل التنظيمي والثقافة التنظيمية والموارد إلى مزايا تنافسية بحيث تصبح قادرة علي تقديم خدمات لا يتمكن المنافسون من تقديمها.

- الاحتفاظ بمركزها التنافسي ، أو بالحد الأدنى من الأداء بمستوى يضاهي أقرانها في الأنظمة التعليمية الأخرى.

- تحدد المنظومة التعليمية الأعمال التي تجيدها وتتميز بها.
- قدرة المنظومة على استثمار الفرص البيئية المتاحة، ومواجهة التهديدات التي تتعرض لها.

ومن هنا تتضح فائدة تحليل البيئة الداخلية، للتعرف على نقاط القوة والضعف في القيادة التربوية، والهيكل التنظيمي، والثقافة التنظيمية السائدة في الإدارات والأقسام، والموارد التنظيمية المادية والمالية والمعلوماتية والإمكانيات المتاحة لها، والتي تشكل مطلباً ضرورياً لنجاح عملية تخطيط السياسة التعليمية.

المرحلة الثانية: تحديد خيارات/ بدائل تطوير السياسة التعليمية وتقييمها

عادة ما يتم إنتاج خيارات السياسة التعليمية المتجددة عندما يضطرب الموقف الحالي للنظام التعليمي وسياقه نتيجة لمشكلة أو قرار سياسي أو مشروع لإعادة التخطيط القومي الشامل ، وتلك العملية لم تكن بالأمر السهل، إذ لا يوجد أساس ثابت لوضع عدد من الحلول البديلة لكل مشكلة، وغالباً ما يتواجد للمشكلة أكثر من حل أو بديل، ولذلك فإن هذه العملية تتطلب مهارة كبيرة وقدرة على الإبداع والخيال والاستنباط من جانب القائمين على التخطيط، ومن أبرز أساليب إنتاج بدائل السياسة التعليمية هو: "أسلوب الاستيراد" حيث أن هناك العديد من الابتكارات والنماذج في النظم التعليمية العالمية، ويمكن أن تكون مصدرًا لبدائل السياسات. ومع ذلك، فإن سياسة معينة يتم تبنيها في مكان آخر لا تحقق النجاح إلا إذا كانت تلبي احتياجات مجموعات محددة في المجتمع. وبعد التوصل إلى مجموعة من الخيارات الممكنة لحل المشكلة، لا بد من تقييمها لتحديد نقاط القوة والضعف لكل منها تمهيداً للمقارنة والمفاضلة بينها، ويمكن قياس مدى فاعلية كل اختيار من خلال واقعيته و ملاءمتة للموارد و لفلسفة و أهداف النظام التعليمي وكذلك مدى إسهاماته في حل المشكلة و النتائج و التأثيرات المترتبة علي تطبيق هذا الخيار، من خلال المعايير الآتية: **(عيد، ٢٠١٣م، ٩٩-١٠١)** ،

١ - **المرغوبية:** ويتضمن هذا المعيار ثلاثة أبعاد هي : أولاً: تأثير الاختيار على مجموعات المصالح أو الفاعلين السياسيين. ومن المستفيد ؟ من الذي يشعر بالتهديد؟ كيف يمكن تعويض الخاسرين المحتملين؟ ما الذي يجعل الاختيار مرغوبًا لجميع الممثلين؟ ثانياً: التوافق مع الأيديولوجية السائدة وأهداف النمو الاقتصادي التي تؤكد عليها خطط التنمية الوطنية. ثالثاً: تأثير الاختيار على النمو والاستقرار السياسي.

٢ - **درجة المخاطرة أو المجازفة:** تحتاج التكاليف الخاصة بالتغير - مثل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى - إلي التقييم . و الصعوبة في القيام بهذا التقييم تكمن في القدرة علي توقع اتجاهات التغير المستقبلي، وخاصة إتجاهات النمو الإقتصادي، إذ أن الانفاق على العملية التعليمية أكثر تعارضاً للتغير في المواقف الإقتصادية المتغيرة عنها في الانواع الاخري من الانفاق العام ، و علي ذلك فلابد أن نراعي السيناريوهات الإقتصادية البديلة مثل سيناريو التكاليف الخاصة الذي يبحث في كيفية اشراك المتعلم في التكاليف ، لكن... ماذا يحدث للفئات الأشد فقراً؟ سيناريو التكاليف البديلة، الذي يدرس التدابير الأخرى التي تفيد النظام التعليمي، وسيناريو التكاليف السياسية، الذي يدرس ما إذا كان أحد الخيارات يحابي جماعة علي أخري فهل الحكومة مستعدة أن تدفع وتتحمل التكاليف السياسية ؟

٣- **الإجرائية (مدى قابليته للتطبيق):** يختص هذا المعيار بمدى توافق الموارد والقدرات المادية والمالية والبشرية لتنفيذ الخيار المفضل. وإذا ساهمت الموارد الخاصة في حسابها، فإن الأمر الأهم والأصعب هو وجود الثقافة المؤسسية اللازمة لجذبها والحفاظ عليها، والاستفادة الفعالة من العاملين في تحويل السياسات إلى برامج وخطط قابلة للتنفيذ. ويقصد بالثقافة المؤسسية (التنظيمية) هنا نمط الفرضيات الأساسية التي تبتكرها أو تكتشفها أو تكتسبها مجموعة معينة، بحيث تستفيد منها في التغلب على الصعوبات التي تواجهها في في عمليات التكسيف الخارجي و التكامل الداخلي ، وهي ملزمة لها. لجميع أعضاء المجموعة، ويتم تعليم كل عضو جديد الطريقة الصحيحة للإدراك والتفكير والشعور في التعامل مع هذه الصعوبات. وعنصر آخر في الحسابات الإجرائية هو الوقت. إذ تشير معظم الدراسات إلى وجود تجاوزات متعددة في مسألة الوقت عند التنفيذ.

المرحلة الثالثة: مساندة صنع قرار السياسة التعليمية

إن النظر في السياسات التعليمة باعتبارها عملية فنية يقوم بها الخبراء وحدهم هو أمر يجب إعادة النظر فيه ،حيث يعتبر التعليم جزءا من المجتمع يخصص له ويوفر احتياجاته، كما أن نواتج العملية التعليمية هي بمثابة مدخلات مجتمعية ستخرج إلى المجتمع يوماً ما ، الأمر الذي يتطلب أن تحظى السياسة التعليمية بالاتفاق والقبول المؤسسي والشعبي لمختلف المؤسسات المجتمعية الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية، مثل نقابات المعلمين ومجالس الأمناء وأولياء الأمور والمعلمين، والجمهور باعتبارهم من دافعي الضرائب الذي يُنفق منه على التعليم، وأن تكون هذه السياسة متوافقة مع سياسات القطاعات الأخرى ومتكاملة مع السياسات الأخرى. **(بيكر، ٢٠٠٦، ٢١٤-٢١٥).**

المرحلة الرابعة: تنفيذ السياسة التعليمية المتبناة

يتم خلال هذه المرحلة ترجمة الأفكار النظرية والتصورات الذهنية والقرارات والمشاريع التي تتضمنها الخطط التعليمية إلى إجراءات وعروض تنفيذية يمكن ممارستها في الميدان التربوي، الأمر الذي يتطلب تحديد من يجب أن يكون على علم بالقرار السياسي، ومن الذي سيتولى مسئولية تنفيذ هذا القرار والإطار الزمني وآليات وطرق التنفيذ ، مع قدر مناسب من المرونة لإتاحة فرصة التعديل، بالإضافة إلى تعزيز الدعم السياسي لأي مبادرة جديدة لتطوير التعليم. **(غانم، ٢٠١٨، ٣٦٧)**

المرحلة الخامسة: تقييم تأثيرات السياسة التعليمية

يتم تقييم آثار السياسة التعليمية من خلال مدى توافقها مع النظام السياسي والاجتماعي القائم، ومدى تقبلها لدى أفراد المجتمع والمنفذين، بحيث يفيد واضعي السياسة في تحديد مدى فعالية مبادرتهم ومناسبتها، من حيث الموارد المادية والبشرية أثناء المراحل التنفيذية، وما إذا كانت التغييرات في تصميم السياسة أو إنجازها أمراً مطلوباً، وما إذا كان هناك قصوراً في في نتائج تبني السياسة التعليمية. ويعد مدخل القيمة المضافة أحد الأساليب الحديثة المستخدمة لتقييم آثار السياسة التعليمية. ويشمل قياس المساهمة الحقيقية للمؤسسات التعليمية في نمو طلابها، أو هي الفرق بين المعدلات المتوقعة والمعدلات الفعلية للنجاح في التقييمات النهائية، أو هو قياس النمو الحقيقي الذي يحققه الأفراد في الأداء خلال فترة زمنية معينة مقارنة بأداء الأفراد في منظومة تعليمية أخرى. (عبد الجواد، ٢٠١١م، ١٤١-١٤٢)

ومنها تقييم أداء المعلمين والقيام بتصنيفهم حسب فعاليتهم في التدريس إلى مستويات مختلفة حسب نتائج تقييم القيمة المضافة ومدى قدرتهم على إضافة المهارات المطلوبة أو المتوقعة للمتعلمين، وتحديد ما إذا كان لديهم دافعية الاستمرار والتطور من عدمه، مع مراعاة عدد الطلاب الذين يقعون ضمن نطاق إشراف كل معلم. والكفاءة الذاتية للطلاب، وتبصير المعلمين لأسباب تراجع - أو ربما تذبذب - مستوياتهم سنة بعد سنة ، كما تقوم المدارس ذات الأداء العالي باختيار وقت لتقديم الدعم الفني والمساعدة للمدارس ذات الأداء المنخفض، ويتم بناء نظم معلوماتية متطورة حول نتائج التقييم ومدى تتطور المدارس نحو معدلات الأداء المستهدفة . (Hammond, 2015, 133-134)

المرحلة السادسة: دوائر السياسة اللاحقة (التعاقب المنطقي للسياسة التعليمية)

بناءً على استمرارية عملية التقييم، وضرورة إجراء تعديلات على السياسة بشكل مستمر، سواء كانت هناك مشاكل في السياسة المختارة أو في تنفيذها أو نتيجة التغيرات في البيئة المحيطة بالنظم التعليمية ، كما يبدو أن إعادة تصميم السياسة أمر لا مفر منه على الدوام، ومن الناحية النظرية، ليس نهائيا. بمجرد الانتهاء من عملية التنفيذ وأصبحت نتائج السياسة ظاهرة ، تبدأ مرحلة تقييم تأثير السياسة، الأمر اذي يمكن أن يؤدي إلي دائرة سياسية جديدة. (عيد، ٢٠١٣م، ١٠٣)

ونظراً لأهمية التعلم من الخبرات الأجنبية في تحديد مدي تطور التعليم في أي مكان ، من حيث الفكر والفلسفة والممارسة، حيث يمكن الإفادة منها كدروس لفهم حقيقة التعليم في البلد المَعْني وتطويره، وامكانية استعارته أو نسخه أو استيراده أو محاكاته، من أجل أن يكون أكثر ملاءمة لفهم تعليمنا، في إطار من الاستعارة الطوعية، والتي تُمثل التبني الواعي لسياسات محددة بسياق معين في سياق آخر، وقد لوحظ تميزها أو جودتها وجدوى استعاراتها، وعملية استعارة السياسات التعليمية تمر بأربع مراحل مختلفة ، يمكن توضيحها علي النحو التالي: (حجي، ٢٠٢١م - أ، ١٥٥-١٥٨)

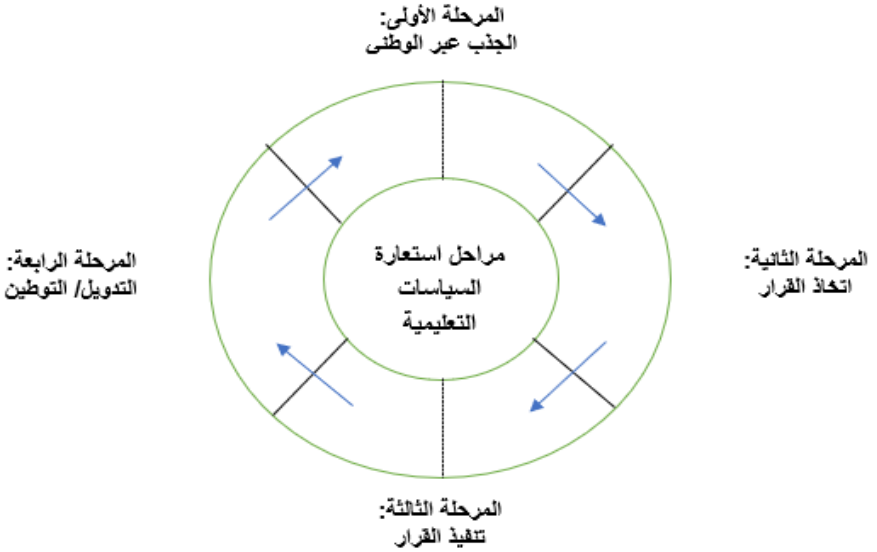

شكل (٢) مراحل استعارة السياسات التعليمية عبر الأوطان (ديفيد فيليبس)

وقد تم إيضاح هذه المراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: الجذب عبر الوطني Cross-National Attraction ، وتشمل التحفيزات أو البواعث، والتي تبدأ بعدم الارتياح لواقع التعليم الوطنى ، والتقييم الخارجي السلبي له، وحدوث التغييرات السياسية، والتنافسية الناجمة عن حاجة المتعلمين إلى امتلاك معارف متقدمة ومهارات عالية وإبداع ، كما تشتمل هذه المرحلة علي الانفتاح/ إبراز الكامن، عن طريق وجود فلسفة موجهة وطموحات كبيرة وأهداف واستراتيجيات وبيئة تمكينية، وآليات وفنيات مساعدة.

المرحلة الثانية: اتخاذ القرار Decision Taking، ويندرج تحتها وجود أُطُر تنظيرية فكرية، وممارسات ذات جودة تعزز اتخاذ القرار باستعارة السياسات التعليمية.

المرحلة الثالثة: التنفيذ Implementation، وتتضمن هذه المرحلة تبني السياسات التعليمية، متى كان السياق ملائماً، ومتي كان هناك رغبة في التغيير ووجود نشطاء قادرون، ويمكن هنا أن يوجد دعم قومي ومحلي، وعلى الجانب الآخر، يمكن أن يوجد مقاومة للتغيير.

المرحلة الرابعة: التدويل/ التوطين Internationalization/ Indigenization ، ويتم ذلك كلما تحقق نجاح في النظام المستعار، كما يتضح من نتائج الدراسات العلمية الميدانية والتقويم الداخلي والخارجي.

ومما سبق تتضح أهمية المراجعة المستدامة للسياسات التربوية الوطنية في سياقها العالمي، من خلال منهجية مُنظمة علمية ، ليس بهدف توفير خبرات ونماذج مجتمعية مختلفة لاستعارة ما يمكن استعارته ، وإنما لاعتبار هذه المنهجية العلمية أداة فعالة للكشف عن نماذج متعددة ومتنوعة لتكامل السياسات المجتمعية في ضوء ما سبق من التغيرات العالمية المشتركة وظروفها البيئية المتغيرة، فالاستفادة من هذه الخبرات والاتجاهات تمكن صانعي السياسات التعليمية من ابتكار نماذج أكثر ملاءمة لصياغة وتطوير سياسة التعليم الوطنية، بما يرتبط إيجابياً بظروف المجتمع وواقعه ومتطلباته، ويتوافق مع المبادئ العالمية التي ينبغي أن تكون، وأخذها في الاعتبار عند صياغة هذه السياسات، وهذا مؤشر على ضرورة متابعة القضايا العالمية في تطوير التعليم ومؤشرات واقعه بشكل مستمر.

ثانياً: توجهات دراسات OECD الدولية المقارنة

أصبح الاهتمام بالدراسات الدولية المقارنة عنصرا رئيساً في تطوير سياسات التعليم. من خلال استخدامه كمنهجية علمية لتحليل القضايا و السياسات المرتبطة بها، وإيجاد لغة مشتركة وموحدة بين النظم التعليمية ومؤسساتها، حيث تسعى معظم دول العالم إلى التعلم من بعضها البعض كيفية ترسيخ مبادئ وأسس التعليم، وتأمين فوائده للجميع، وتعزيز الكفاءات لمجتمع المعرفة، وإدارة التعليم والتعلم من أجل تعزيز التعلم مدى الحياة، من أجل للحفاظ على جودة التعليم وتعزيز التعلم المستمر. (OECD, 2018, 3)مما يُسهم في زيادة وعي صانعي السياسات التعليمية بالحلول الممكنة والممارسات القابلة للتحقيق، بما يتوافق مع طبيعة التغيرات والتطورات العالمية.

وتتضمن الدراسات الدولية المقارنة في مجال التعليم على خمسة أبعاد أساسية ، يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

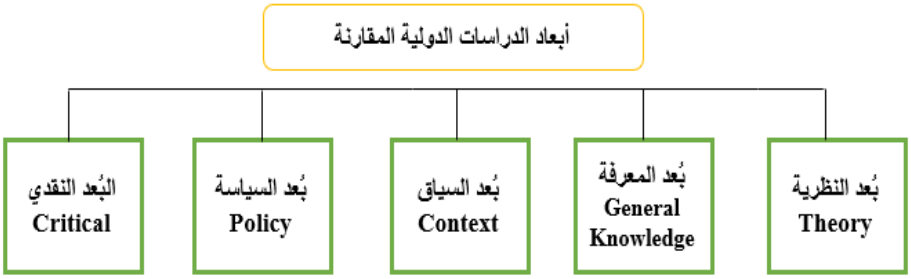

شكل (٣) أبعاد الدراسات الدولية المقارنة (حجي، ٢٠٢١م - ج، ١٢٧)

أما بُعد النظرية فيهتم بشكل مباشر بالموضوعات المتعلقة بالنظريات التربوية، وتلك التي تؤثر في التعليم والتربية ، ويأتي البُعد المعرفي العام، ويتضمن تعميمات الدراسات والبحوث العلمية حول المعرفة التعليمية والتربوية، ويتناول البُعد السياقي مناقشة المفاهيم التربوية في سياقها التاريخي والأسباب في سياقاتها، وتقديم معلومات مفصلة عن المنظمة التعليمية أو المجتمع أو الشعب أو النظام. أما البُعد الرابع، وهو البعد السياسي، السياسة التعليمية، فيأتي كبعد عملي نفعي يقدم حلولاً تفيد جانبين، هما النظرية والتطبيق، مقترحات تشكل نماذج مثالية لإصلاح وتطوير أنظمة التعليم، وأخيراً البُعد النقدي الذي يهتم بالتحليل والتحذير مما هو تقليدي يمكن أن يكرر الأخطاء فيه ويفيد صناع السياسات. (حجي، ٢٠٢١م - أ، ١٢٧) و هناك موضوعات رئيسية قدمها (Juan, I. M, 2004) تمثل إطاراً للتحليل المؤسسي في الدراسات المقارنة الدولية في مجال التعليم ، ومن أهمها :

١- **تأثيرات النماذج العالمية على النظم التعليمية الوطنية**: وهنا تؤكد النظرية المؤسسية في الدراسات الدولية المقارنة علي أن الأمور والترتيبات التعليمية الوطنية وتغييرها، تجسد نماذج مأخوذة بالفعل من المجتمع الدولي، حيث يتناقل هذه النماذج متخصصون وخبراء حكوميين، ومن مؤسسات المجتمع المدني ، ويحدث ذلك من خلال التأثير الذي يمارسه النظام الطبقي الدولي ممثلاً بالمجتمعات المتقدمة الغنية والمجتمعات النامية الفقيرة ، عن طريق المنظمات والهيئات الدولية، وتدفق سياسات الإصلاح إلى العديد من الدول الاخرى .

٢- **التأثيرات الدولية اعتماداً علي المصالح والظروف القومية والمحلية**: هناك العديد من الطرق التي تتدفق بها حركات التطور التعليمي من خلال المجتمع الدولي، حيث تُصدر تأثيرات متنوعة تعتمد علي ترتيبات المجتمعات المحلية التي تنتقل خلالها وتجعلها مختلفة ومميزة.

٣- **توسيع النماذج العالمية لدور التعليم في الدولة القومية**: النماذج العالمية المبنية على معايير متقدمة تؤثر على السياسات والتطبيقات في العديد من الدول، مع التركيز على تأثير التغيير الذي يهدف إلى توسيع النماذج العالمية، حيث يتم هذا التوسع في الحجم. ونطاقه، ويؤدي إلى تغييرات وتأثيرات في العديد من الجوانب المجتمعية، وخلق مجتمع قائم على التمدرس.

٤- **إنشاء نظام تعليمي عالمي** : يؤكد على التأثيرات الكوكبية على أنظمة التعليم الوطنية، وهى تأثيرات تخلق قدرا كبيرا من التماثل والتغيرات المتشابهة، ويدعم فكرة نظام التعليم الوطني باعتبار المجتمع الوطني مركزا ومحورا.

٥- **توسيع هوية الفرد المتمدرس**: التوسع التعليمي الموجه عالمياً والتجاوز الجزئي للدولة الوطنية في النموذج التربوي الحديث يرتبطان بتغير عالمي في حقوق التعليم ومقوماته، وهذا المتعلم المنشود ليس فقط جزء من مجتمع محلي، ولكن عضواً في مجتمع عالمي يتوسع باستمرار، مع التركيز المتزايد على الاختيار الطلابي والمشاركة الطلابية والانتقال نحو المواطن الفعال المشارك في المجتمع الدولي. **(حجي، ٢٠٢١م - ب، ٩٣-٩٥)**.

ويتم عمل المنظمات الدولية التي تنتج هذه الدراسات الدولية من خلال معاهدة دولية أبرمتها عدد من دول العالم، وذلك لتحقيق أهداف محددة، وتكون مزودة بصلاحيات وسلطات تساعدها على إنجاز هذه الأهداف. إلا أن النجاح في إنشاء منظمات دولية دائمة لتنظيم التعاون بين الدول في العديد من المجالات والأنشطَة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لم يصاحبُها نجاح مماثل ومتزامن في الميادين السياسية. **(نافعة، ٢٠١٥م، ٤٩٢)**

ولقد نشأت المنظمات الدولية الداعية للسلام والعمل لأجله من خلال ضرورات ولدتها التجارب القاسية التي مرت بها شعوب الأرض، فقد تفاعلت البشرية من خلال التجربة ومنطق الضرورة والموعظة الإلهية ، ومنذ ذلك اليوم راكمت الإنسانية فقهاً للمنظمات الدولية، سرعان ما تحول إلى ذخر يبني عليه المبدعون، وتحول عالم اليوم من عالم قديم محدود التفاعل بين الدول ومنغلق داخل القارات، إلى عالم شديد الترابط، تتداخل فيه المصالح، ويشكل وحدة تفرض نفسها على مستوى الكرة الأرضية بأكملها، ومن هنا يتميز عصرنا بكثرة القوانين والمؤسسات والمؤتمرات الدولية التي تكاد تكون في حال انعقاد دائم في العالم طوال الوقت. (الدكالي، ٢٠٢٢م، ٢٩٠-٢٩٢)

وتعد منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي من أهم المنظمات العالمية التي تقوم بتطوير التحليلات أجود الممارسات مع ٣٦ دولة من الأعضاء ومع أكثر من ٥٠ دولة واقتصادًا شريكًا، و يساعد القطاع المختص بالتعليم والمهارات في المنظمة البلدان على الإجابة على الأسئلة المهمة التي تواجه واضعي سياسات التعليم والممارسين على حد سواء، مثل: كيفية تحديد المهارات المناسبة وتطويرها وتحويلها إلى وظائف أفضل وحياة أفضل؛ ما هي أفضل السبل لتخصيص الموارد في مجال التعليم لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟ وكيفية إتاحة الفرصة للجميع للاستفادة القصوى من قدراتهم في كل مرحلة من مراحل الحياة والعمر. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٩، ٣)

ويشرف على عمل القطاع المختص بالتعليم والمهارات أربع هيئات مختلفة، لكل منها ولاية وعضوية وبرنامج عمل وميزانية خاصة بها، للمساعدة في إنجاز العمل تحت الإدارة العامة لمجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: (لجنة سياسة التعليم - مجلس إدارة مركز الدراسات التربوية والابتكار (CERI) - مجلس إدارة برنامج تقييم الطلاب الدوليين (PISA) - برنامج التعليم والتعلم - مجلس إدارة المسح الدولي TALIS)، ويشرف على مجلس البلدان الذي يشارك في برنامج التقييم الدولي لكفاءات الراشدين (PIAAC) كل من لجنة سياسة التعليم ولجنة التوظيف والعمل والشؤون الاجتماعية. وبناءً على الأولويات التي وضعها الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يركز قطاع التعليم والمهارات على ثلاثة أهداف رئيسية: : (OECD, 2019, 3-4)

- مساعدة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للبلدان المشارِكة في تخطيط وإدارة أنظمتها التعليمية، وتنفيذ الإصلاحات، حتى يتمكن مواطنوها من تطوير المعرفة والمهارات والمواقف والقيم التي سيحتاجون إليها طوال حياتهم.

- ضمان أن المتعلمين يدركون احتياجاتهم التعليمية، وأن لديهم الفرصة والوسائل لاختيار المسارات التي تساعدهم على التطور.

- ضمان أن المعلمين لديهم المعرفة والمهارات المطلوبة لتحسين ممارساتهم وأن يكون لهم التأثير الإيجابي على التعلم.

وعلى ذلك يمكننا عرض مجالات عمل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية عن طريق الشكل الآتي:

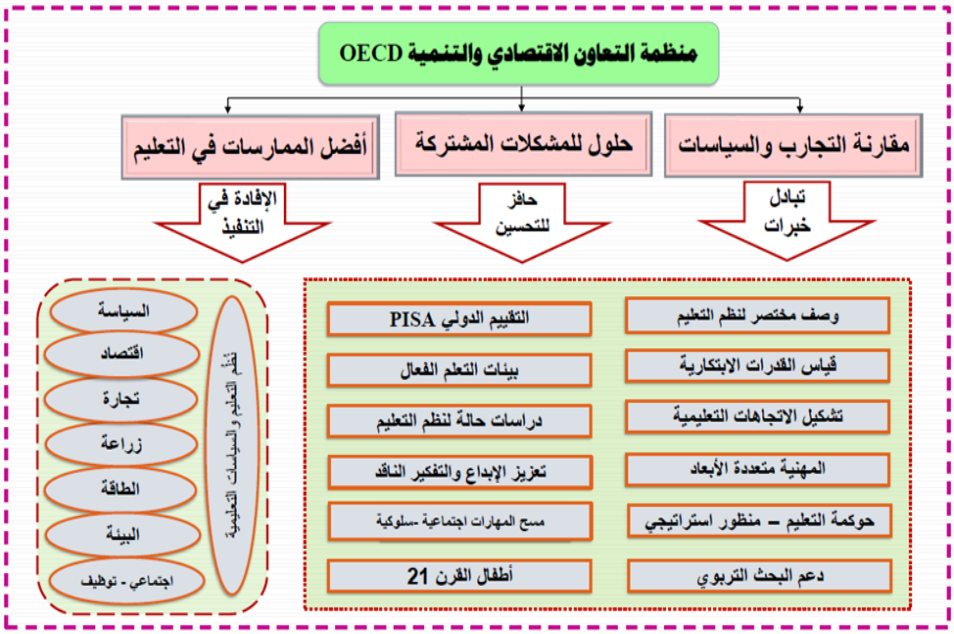

شكل (٤) مجالات عمل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD ودورها في السياسة التعليمية (من إعداد الباحث)

ومن خلال الشكل السابق، يمكن توضيح مجالات عمل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، وذلك علي النحو الآتي: **(https://www.oecd.org – 6-1-2023)**

١. **قياس فرص التعليم والمهارات ونتائجها: وذلك من خلال:**

- **التقييم الدولي PISA:** يبحَث البرنامج الدولي لتقييم الطلاب (Program for International Student Assessment) (PISA) الذي يحدث كل ثلاثة أعوام مدى اكتساب الطلاب البالغين من العمر ١٥ عامًا الذين اقتربوا من نهاية التعليم الإلزامي المعارف والمهارات الأساسية الضرورية للمشاركة الكاملة في المجتمعات الحديثة. يختبر برنامج PISA مهارات التفكير الإبداعي الانتقادي

عند الطلاب وقدرتهم على تنفيذ ما تم تعليمهم لهم في القراءة والرياضيات والعلوم والمهارات العالمية الحقيقية في القرن الحادي والعشرين ، فهو يجمع معلومات حول مهارات الطلاب الاجتماعية والعاطفية، ومواقفهم حيال التعلم ورفاهيتهم. كما أنه يقيم مدى قيام البلدان بتوفير الفرص التعليمية لمواطنيها الشباب بشكل عادل. ويتيح هذا التقييم للبلدان مقارنة سياساتها وممارساتها التعليمية مع تلك الخاصة بالأنظمة عالية الأداء والتي تتطور سريعاً في العالم، كما يتيح لها التعلم من المقارنات.

- **دراسات حالة لأنظمة التعليم (سياقات عامة):** توفر مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية صورة موجزة عن حالة التعليم في أكثر من ٤٠ دولة ، يغطي هذا الملخص الإحصائي السنوي بنية أنظمة التعليم وأدائها ومواردها المالية ، ويصف المشاركين في التعليم ويستفيد منهم، ويفحص البيئة المدرسية. **(OECD, 2021-B) .**

- **أطفال القرن الواحد والعشرين :** دراسة دولية للتعلم المبكر ورفاهية الطفل والتى بدورها توفر معلومات مقارنةً حول التطور الاجتماعي والعاطفي والمعرفي للأطفال في سن الخامسة لمساعدة البلدان على تحسين رفاهية الأطفال وتعلمهم ، تقوم الدراسة أيضًا بجمع معلومات عن العوامل المساهمة في السياق ، بما في ذلك خلفية الطفل المنزلية وبيئة التعلم التي يتأثر بها نمو الطفل. **(OECD, 2021-c).**

كما تتضمن دراسات أخرى حول "المهارات الاجتماعية والعاطفية": وهي دراسة استقصائية دولية مبتكرة لتقييم الطلاب المتروح أعمارهم بين ١٠ و١٥ عامًا التى اجريت في بعض المدن والبلدان حول العالم للتعرف على الظروف والممارسات التي تدعم أو تثبط تطوير وتنمية الكفاءات الأساسية.

تهدف هذه الدراسة إلى إثبات أنه يمكن جمع معلومات صحيحة وموثوقة وقابلة للمقارنة حول المهارات الاجتماعية والعاطفية عبر مجموعات سكانية وبيئات متنوعة. كما تتضمن أيضاً؛ مسح مهارات الكبار (Survey of Adult Skills): حيث يقيس مسح مهارات الكبار، وهو أحد مخرجات برنامج OECD للتقييم الدولي لكفاءات الكبار (Programme for the International Assessment of Adult Competencies) (PIAAC) ، كفاءة الكبار في المهارات الأساسية - معرفة الكتابة والقراءة والحساب ومهارة على حل المشكلات في البيئات الثرية بالتكنولوجيا - التي يستخدمها الكبار في نطاق عملهم ، وفي المنزل وفي مجتمعاتهم كما أنه يجمع معلومات حول درجة استخدام هذه المهارات، بالإضافة إلى المهارات الاجتماعية والعاطفية والشخصية، مهارات العمل والتواصل مع الآخرين، وعلاقتها بالنواتج الاجتماعية والاقتصادية ، كما أن التحليل الدقيق للبيانات المستمدة من مسح مهارات البالغين يعطي البلدان المشاركة مؤشرا جيدا عن نقاط القوة والضعف في القوى العاملة لديها - وهنا تكمن أهمية التعليم والتدريب.

٢. بيئات التعلم الفعال ELE. (OECD, 2021-d)

يهدف عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تطوير بيئات تعليمية فعالة (Effective Learning Environments) (ELE) عن طريق الإجابة عن السؤال؛ كيف يمكن لبيئات التعلم أن تدعم بشكل أكثر كفاءة طرق التدريس والمناهج والتقييم والأشكال التنظيمية اللازمة لتطوير قدرات الطلاب للقرن الحادي والعشرين. يتم الإشراف على عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن

بيئات التعلم الفعالة (ELE) من قبل فريق الخبراء الوطني التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعني ببيئات التعلم الفعالة، والذي يتألف من خبراء رشحتهم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وهم الآن (أيرلندا: وزارة التعليم والمهارات، إيطاليا: وزارة التعليم والتربية والجامعات والدراسات، اليابان: مركز أبحاث المرافق التعليمية التابع لمعهد طوكيو للتكنولوجيا والمعهد الوطني لبحوث سياسات التعليم التابع لوزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا، المكسيك: المعهد الوطني للبنية التحتية المادية للتعليم، نيوزيلندا: وزارة التربية والتعليم، النرويج: مديرية التدريب والتعليم). كما تتمتع المنظمات الأتية أيضًا بوضع مراقب في منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي في نطاق بيئات التعلم الفعالة: البنوك الدولية، مثل بنك الاستثمار الأوروبي، بنك تنمية مجلس أوروبا بالاضافة الى منظمتي اليونسكو، واليونيسيف.

٣- دعم البحث التربوي (الدراسات التربوية والابتكار):

يساهم مركز منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للبحوث التربوية والابتكارية بشكل كفء في تحقيق أهداف المنظمة عن طريق: توفير ودعم الدراسات المقارنة العالمية والابتكارية والمؤشرات الرئيسية، واستكشاف الأساليب التطلعية والمبتكرة للتدريس والتعلم، وتسهيل الجسور بين البحوث التربوية والابتكار وتطوير سياسات التعليم ، ويتضمن عمل المركز ما يلي: تشجيع ودعم وتقييم الابتكار في سياسات التعليم والممارسات المتعلقة به، وخلق أدوات وتقنيات مبتكرة لدعم السياسات والممارسات التعليمية الأفضل، وتحفيز الإنتاج المعرفي ونشره واستخدامه ، وعمل مؤشرات لرصد التقدم، وتطوير الطرق لبناء قدرات النظام التعليمي. **(Directorate for Education and Skills, 2021, 1)**

وتتعدد وتتنوع مشروعات مركز منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي و للبحوث التربوية والابتكار، والتي تهدف بشكل كبير علي تعميق وتقوية تأثير البحث التربوي في تطوير السياسات التعليمية وتنفيذها، ومسح المهارات الاجتماعية والسلوكية، ودراسة أداء المعلمين والتعليم المهني متعدد الأغراض، والمهارات التي يجب أن يكتسبها الأطفال في القرن الواحد والعشرين، وتدعيم الإبداع والتفكير النقدي، وحوكمة التعليم من منظور استراتيجي، وتوفر للتعليم نُظُم معلومات ذكية وتقنيات رقمية ، وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي - في ضوء التحول الرقمي - وتعظيم الاستفادة منه في تنمية المهارات، ويمكن عرض أهم مقومات هذه المشروعات خلال العام ٢٠٢١-٢٠٢٢م ، وذلك علي النحو الآتي: **(Directorate for Education and Skills, 2021, 3)**

- **مراجعة سياسة التعليم العالي:** يقوم مجموعة من المختصين في سياسة التعليم العالي بعمل تحليلات على مجموعة واسعة من أنظمة وسياسات التعليم العالي. وقد أصدرت العديد من الدراسات في ذلك الصدد منها: دراسة؛ مراجعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي للتعليم العالي والبحث والابتكار: البرتغال (OECD Review of Higher Education, Research and Innovation: Portugal). ودراسة؛ ملاءمة سوق العمل ونتائج التعليم العالي في أربع ولايات أمريكية (Labour Market Relevance and Outcomes of Higher Education in Four US

States). ودراسة؛ إعادة التفكير في ضمان الجودة للتعليم العالي في البرازيل. (Rethinking Quality Assurance for Higher Education in Brazil). ودراسة؛ التعليم العالي في المكسيك: ملائمة سوق العمل والنتائج. (Higher Education in Mexico Labour Market Relevance and Outcomes). ودراسة؛ مراجعة أداء نظام التعليم العالي (Benchmarking Higher Education System Performance). ودراسة؛ توفير موارد التعليم العالي: التحديات والاختيارات والنتائج (Resourcing Higher Education: Challenges, Choices and Consequences). **(OECD, 2021-F)**

- **مراجعات سياسةالرعاية و التعليم في فترة الطفولة المبكرة:** تقوم منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي بتحليل وتطوير بيانات جديدة في مجال التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة (ECEC) لتوفير معلومات دولية صالحة وفي الوقت الملائم وقابلة للمقارنة دوليًا لمساعدة البلدان على مراجعة وإعادة تصميم السياسات لتحسين خدمات وأنظمة الطفولة المبكرة ومن الدراسات التي أجرتها في هذا الصدد ما يلي: (تعزيز التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة في أيرلندا - استخدام التقنيات الرقمية لخدمة التعليم المبكر خلال كوفيد-١٩ - دعم التفاعلات الهادفة في الرعاية و التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة - التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة: العدالة والجودة والتحولات - تقرير مجموعة عمل التعليم لمجموعة العشرين - مساعدة الأطفال على التعلم والنمو: سياسات التعلم المبكر - إشراك الأطفال الصغار - دروس من الأبحاث حول الجودة في التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة). **(OECD, 2021-E)**

- **المراجعات القطرية لسياسة التعليم:** حيث تعمل المنظمة على مراجعة سياسات لمجموعةمن الدول في التعليم، ومن تلك الدول: مصر، كولومبيا،أوكرانيا إندونيسيا، السويد ، اليابان، اسكوتلندا، ويلز، تايلاندا، و اليونان . **(OECD, 2021-B)**

- **مراجعة الموارد المدرسية :** على أساس تكامل الموارد المادية مع الموارد البشرية، فالموارد المادية في النظم التعليمية - على أهميتها وضرورتها الكبيرة - لا تكون أبداً بديلاً عن العنصر البشري الكفء والماهر والفعال والمدرب والمجهز جيداً ، مبنية على قواعد علمية دقيقة. وهذه حقيقة ثابتة على مر العصور والأزمان فالموارد الطبيعية لا تنتج منتجا في حد ذاتها. إن الإنسان - بخصائصه وسماته - قادر على استخدام هذه الموارد - بنسب متفاوتة من حيث الكفاءة والفعالية - في عمليات التشغيل ، للحصول على نواتج وخدمات تربوية وتعليمية ، تقوم بتحقيق أقصى قدر ممكن من الإشباع للحاجات الفسيولوجية للأفراد والوصول إلى تحقيق الرفاهية أو الحياة الكريمة للفرد والمجتمع؛ ومن هنا النمو الاقتصادي للبلاد، والاقتصاد العالمي ككل

- **حوكمة التعليم - منظور الاستراتيجي:** يدعم مشروع إدارة التعليم الاستراتيجي البلدان في تطوير عمليات حوكمة مرنة وقابلة للتكيف لتكون قادرة للتصدي للتعقيد المتزايد لأنظمتها التعليمية.

- **تنفيذ سياسات التعليم:** تسعى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى: تعزيز التطوير في التعليم، وتوفير دعم مخصص للبلدان، وإنتاج بحوث مقارنة وتنظيم فعاليات التعلم من الأقران لمساعدة صانعي السياسات على النظر في خطط التغيير الفعال في العملية التعليمية وتحديدها وتقوم المنظمة بتقييم السياسات واستراتيجيات التغيير. ويتكون التقرير الناتج من تحليل لنقاط القوة والتحديات الحالية ويمنح توصيات ملموسة لتدعييم وضمان التنفيذ

الفعال للتعليم للسياسة التي تم تحليلها. يتبع منهجية محددة: تقوم البلدان بإكمال استبيان السياسة والتنفيذ، وتقوم منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي دراسة مكتبية لوثائق السياسات والبيانات والدراسات، ويقوم مجموعة من خبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي بزيارات دراسية لمقابلة مجموعة من أرباب المصلحة الرئيسيين من مختلف مستويات أنظمة التعليم وهناك تبادل دوري مع المجموعة الموجهة للمشروع. ويتم تقديم المشورة الاستراتيجية بشأن سياسات أو موضوعات محددة إلى البلدان بناءً على تحاليل مقارنة، ويمكن إعداد ندوات لجمع أصحاب المصلحة التربويين المساهمين في عملية الإصلاح، لمناقشة تطوير السياسات واستراتيجيات التنفيذ. **(OECD, 2021-B)**

- **المهنية متعدد الأبعاد:** فهو يدرس بيئات السياسات التي تعزز التطوير المهني للمعلمين عن طريق استكشاف نقاط القوة والمعوقات والابتكارات المشتركة في البلدان المشاركة. وهي مخصصة لتزويد واضعي السياسات بردود فعل سريعة، وتحسين قاعدة الأدلة، وتسهيل التعلم من الأقران على المستوى الدولي. وتستكشف هذه الدراسة كيفية قيام البلدان بما يلي: (جذب المرشحين الأكثر ملاءمة للتعليم الأولي للمعلمين، وتزويد المعلمين المحتملين بالمعرفة والمهارات، وتقديم برامج التطوير المهني بشكل فعال، واعتماد واختيار وتوظيف المعلمين الجدد، ودعم المعلمين المبتدئين **(OECD, 2021 - A, 1).**

ومما سبق يتضح دور منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي مراجعة أنظمة التعليم والمهارات في المنظمة والبلدان المشاركة، وفي مساعدة البلدان على وضع وتنفيذ السياسات التي تلائم واقعها الثقافي، ويمكن الاستفادة من الابحاث التي تقدمها منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي **OECD** في تحديد فضل الممارسات العالمية International Best Practices في تطوير نُظُم التعليم وإدارتها بشكل متطرد؛ وذلك باستخدامه كمنهجية علمية لتخطيط السياسات التعليمية والقضايا المرتبطة بها ، تحقيق التعاون والتكيف والتفاهم و بين النظم التعليمية ومؤسساتها ،بما يُسهم في زيادة وعي صانعي القرار بالحلول الممكنة والممارسات القابلة للتنفيذ ، سعياً لمواكبة التطورات العالمية. ويُشكل ذلك إطاراً لرصد وتحليل عدد من الاتجاهات العالمية المعاصرة، ودراسة طرائق استغلالها عن طريق إجراء المقارنات المرجعية بشكل متواصل.

ثالثاً: المقومات والمحاور الأساسية الموجهة لتحقيق الاستفادة من دراسات OECD الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر

هناك العديد من المقومات والركائز الأساسية التي توجه للوصول للاستفادة من دراسات OECD الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر، ويمكن عرضها علي النحو الآتي:

١- جهود منظمة OECD ذات الصلة المباشرة بالسياسة التعليمية في مصر

بمراجعة جهود المنظمة بالتحليل، نجد أن المنظمة قامت بجهود كبيرة للقيام ببحوث في في عدة مجالات و منها بشكل خاص مجال التعليم، وكان لهذه الجهود أثرها في توجيه سياسات التعليم المصرية، ويمكن عرض تلك الجهود علي النحو الآتي: **(رضوان، ٢٠١٦م، ٥٦٣-٥٦٦)**

- إجراء مشروع بحثي حول "معلمي المستقبل"، حيث قامت المنظمة بمراجعة سياسات إعداد المعلم في دول المنظمة بالإضافة إلى البلدان التي تتولى منصب مراقب (مصر) وقائمة كبيرة من الدول الاخرى تصل إلي ٩٠ دولة، كذلك عام ٢٠٠٣م.

- أجريت دراسة (AHELO) على مستوى دول المنظمة، بالإضافة إلى الدول التي تبوءت منصب المراقب منها (مصر والكويت) في الوطن العربي، وكان الهدف الأساسي من ذلك؛ هو تحديد مدى ارتباط مواصفات الخريج بمواصفات سوق العمل الجديد سواء المهارات العامة أو المهارات المتخصصة وكانت هناك سلسلة من الإجراءات لتنفيذ هذه الدراسة في مصر بالتعاون مع وزارة الاتصالات، ومن خلال الدراسة تجد أن القانون الحاكم هو قانون السوق، أي أنه يجب إعداد الخريج تحت مظلة هذا القانون، وقد تعاون الاتحاد الأوروبي مع المنظمة لاستكمال ذلك بمشروع Tuning project .

- وفيما يتعلق بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فإن الدراسات والاتفاقيات التي نفذتها المنظمة في عام ٢٠٠٧ ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار من حيث مدى ارتباطها بالسيطرة على وسائل التواصل الاجتماعي بعد ذلك العام، وتأثيرها على بنية وتكوين المجتمع المصري، خاصة مع انتشار مغزي أمن المعلومات وحرية تداول المعلومات تشارك وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل دوري في اجتماعات لجنة السياسات والاتصالات الحاسوبية والمعلوماتية (ICCP) التي تعتبر منتدى للحكومات للعمل معًا لتحقيق أكبر استفادة من الاقتصاد العالمي والمنافع الاجتماعية عن طريق مناقشة القضايا المرتبط ب (مجتمع الاجتماعات) ووضع حلول جماعية للمساعدة في تعزيز سياسات مجتمع معلومات أمن في عصر العولمة.

- تمثل منظمة التعاون و التنمية (OECD) الركيزة التى تعتمد عليها مصر للاشتراك فى حوار يجمعها على مستوي السياسات مع مجتمع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الدولي ، إذ تُساهم مصر بصفة مراقب دائم في لجنة سياسات المعلومات و الحاسوب و الاتصالات (ICCP) مع مجموعات العمل الأربعة ذات الصلة. : مجموعة العمل المعنية بخدمة الاتصالات وسياسة البنية التحتية (WPCISP)، ومجموعة العمل المعنية باقتصاد المعلومات (WPIE)، ومجموعة العمل المعنية بضعف الأمن والخصوصية (WPIIS).

- في أكتوبر ٢٠٠٧ م ، شاركت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لأول مرة في الدورة الثالثة والخمسين للجنة سياسات المعلومات والحاسوب والاتصالات، وكذلك في الاجتماع الثالث والعشرين لمجموعات العمل المعنية بأمن وخصوصية المعلومات. في أوتاوا، كندا. زارت وفود من المنظمة الوزارة في نوفمبر ٢٠٠٧ وفي ديسمبر ٢٠٠٧، شاركت مصر في اجتماعات مجموعات العمل المعنية بسياسات خدمات الاتصالات والبنية التحتية وذلك المعني بالإقتصاد المعلوماتي في العاصمة الفرنسية باريس.

- شاركت مصر خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٠٨ م في الدورة الرابعة والخمسين للجنة سياسات المعلومات والحاسوب والاتصالات، وكذلك في الاجتماع الرابع والعشرين لمجموعة العمل المعنية بأمن المعلومات وخصوصيتها. الاجتماع الخاص بمجموعة العمل المعنية بمؤشرات مجتمع المعلومات علي التوالي مع العلم أن مشروع (AHELO) لم يكن يرى النور في مصر لو لم تتوفر البنية الاساسية من تكنولوجيا المعلومات داخل الجامعات الحكومية عدد ١٩ جامعة شاركت في هذا المشروع .

ومما سبق يتضح الجهود التي تقوم بها المنظمة في مختلف المجالات، ومنها على وجه الخصوص مجال التعليم، ودراسته بجميع أنواعه ومستوياته وأبعاده واتجاهاته في سياق عالمي تسعى من خلاله الدولة المصرية إلى مسايرته ومواكبة، بالإضافة إلى علاقات وتعاملات الدولة المصرية المباشرة مع المنظمة بصفة مراقب، وهو عنصر أساسي لتعظيم الاستفادة من هذه الجهود في توجيه

سياسات التعليم في مصر نحو مواكبة المتغيرات والتطورات العالمية، وبما يتوافق مع القوى والعوامل الثقافية للمجتمع المصري.

٢- توجيه برامج التنمية المستدامة ضمن إطارها العالمي لتخطيط التعليم وتشكيل سياساته

وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة خلال دورتها السبعين في سنة ٢٠١٥ م على أجندة جديدة للتنمية العالمية بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (أهداف التنمية المستدامة)". وتم تصميم أهداف التنمية المستدامة لتحل محل أجندة التنمية الألفية الأهداف (MDGs)، وتمثل أهداف التنمية المستدامة مجموعة من الأهداف العالمية والإقليمية والوطنية، ذات نهج واضح في اتجاه الاستدامة. بالإفادة من الخبرات والدروس وما تم تنفيذه من الأهداف الإنمائية للألفية من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واتاحة المعلومات لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

والتنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة ، وتمثل التنمية المستدامة الإطار الأخلاقي الذي توازن بين الواقع الحالى والمستقبلي ، ويعنى التعليم من أجل التنمية المستدامة أو التعلم مدى الحياة من أجل اكتساب القيم والمعارف والمهارات التي تساعد الأطفال والشباب والكبار على إيجاد حلول جديدة للمشاكل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تؤثر على حياتهم.

وتضم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سبعة عشر هدفا رئيسيا Development Goals Sustainable (SDGs) تتعلق بكافة الجوانب الثقافية والاجتماعية والإقتصادية والبيئية، فهي تتكامل معًا بغية تطوير وتحسين حياة الإنسان في حاضره ومستقبله . ويشمل الهدف الرئيسي الرابع للتنمية المستدامة SDG4 على "ضمان التعليم الجيد المنصف والذي يشمل الجميع وتدعيم فرص التعليم للجميع مدى الحياة "، ويتضمن سبعة أهداف فرعية، وفي ضوء ذلك تسعى أجندة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠٣٠ م لتحقيق الأهداف والمؤشرات الآتية: **(Official Website: https://sdgs.un.org/2030agenda)**

١. ضمان أن جميع الفتيات والفتيان يتحصلون على تعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وعالي الجودة يؤدي إلى نتائج تعليمية فعالة وذات صلة.
٢. ضمان أن جميع الفتيات والفتيان يتحصلون على نوعية جيدة من تنمية الطفولة المبكرة والرعاية والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي.
٣. ضمان المساواة في الوصول لجميع النساء والرجال إلى تعليم تقني ومهني وعالي عالي الجودة وميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي
٤. تحقيق زيادة هائلة في تعداد الشباب والبالغين الذين يمتلكون المهارات التقنية والمهنية، للتوظيف والوظائف اللائقة وريادة الأعمال. ٥
٥. ضمان المساواة بين الجنسين والقضاء على الفوارق بينهم في التعليم من حيث الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، متضمناً بذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في المواقف الضعيفة

٦. التأكد من أن جميع الشباب ونسبة عظيمة من الرجال والنساء البالغين ، يتمتعون بمهارات القراءة والكتابة والحساب.

٧. ضمان حصول جميع المتعلمين على المعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك، التعليم من أجل التنمية المستدامة وأشكال الحياة المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف، والمواطنة العالمية والتقدير للتنوع الثقافي ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة.

وتبنى الأهداف على إحراز المساواة بين الجنسين في المساهمة في العملية التعليمية سواءاً في عملية التعلم والتعليم، والبلوغ إلى المجتمع والفرص الاقتصادية التي ينبغي أن يسهلها التعليم. وتمثل هذه الأهداف أيضًا أهمية مركزية في إطار عمل التعليم حتى عام ٢٠٣٠، الذي يدعو البلدان إلى تبني استراتيجيات لا تغطي فقط حصول الكل على التعليم. كما تتناول المساواة الجوهرية بين الجنسين من خلال دعم السياسات المراعية للنوع الاجتماعي، وبيئات التخطيط والتعلم التى تراعي الفروق بين الجنسين ، وتعميم قضايا النوع الاجتماعي في المناهج و التدريب الدراسية، والقضاء على التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المؤسسات التعليمية. **(UNESCO, 2019, 4)**.

أخذت أغلب دول العالم–متضمنه مصر- في السعي لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ م ، وتسعي الدولة المصرية في ظل رؤية مصرية لعام ٢٠٣٠م للوصول إلى مجتمع معرفي مبدع ومبتكر، منتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف الداعمة لقوة الدولة ونموها وريادتها، ويحقق الرفاهة للمواطنين، حيث تستهدف زيادة نسبة مساهمة إقتصاد المعرفة في الناتج الوطني المحلي، وزيادة نسبة الناتج القومي المخصصة لتمويل البحث العلمي، ورفع كفاءة استخدام التكنولوجيا الحديثة، وزيادة عدد براءات الاختراع، وإعادة هيكلة المؤسسات والكيانات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتطوير القوانين والتشريعات المنظمة لها، وبناء مخرج تعليمي قادر على التفكير النقدي والابداع والابتكار وريادة الأعمال في التعليم الفني والجامعي. (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ٤٢-٤٦).

ومن هنا جاءت توجهات رؤية مصر ٢٠٣٠ م وأهداف خطة التنمية الأمم المتحدة المستدامة لعام ٢٠٣٠ م لتشكل معاً الملامح الإستراتيجية للتخطيط ورسم السياسات التعليمية خلال الفترة الحالية والأعوام القادمة.

وبحسب تقرير أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية لعام **٢٠٢٠ م** ، فبرغم من الاتساع في معدلات الانتساب وزيادة الاستثمار، فإن التعليم لا يرتقي إلى مستوى التغيير المرغوب تحقيقه في المنطقة العربية ، وما زال الانجاز لا يزال أقل من مستوى ٦٠٪، فإن التحديات الرئيسية تتمثل في ضعف جودة التعلم والتعليم، وازدواجية الأنظمة التعليمية التي تقلل من معيار العدالة، وعدم المساواة في الوصول إلى التعليم، وضعف البنية التحتية، وفي غياب إظهار التعليم على أنه مشروع مجتمعي لتوليد مفكرين ومواطنين نقديين ومبتكرين، فلن تتمكن المنطقة من تسخير إمكانات التعليم مدى الحياة على النحو المنصوص عليه في الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. وهذه الرؤية الجديدة ضرورية لتحقيق الاستدامة ونشر قيم المساواة والعدالة والسلام؛ وتعزيز فرص العمل للشباب. (United Nations, 2020, 61)

وفي هذا السياق، تدعو الأمم المتحدة المسؤولين عن تخطيط وإدارة التعليم في الدول العربية، وخاصة مصر، إلى العمل على ما يلي: إعادة التفكير في دور وقيمة التعليم لدفع التغيير المُخطط، والاستثمار في رأس المال البشري ومواصلة إصلاح النظم التعليمية والارتقاء بها، وضمان الحق في

المساواة والتعليم الجيد، وتحسين جمع البيانات والتفاعل معها. (Unite Nations ، ٢٠٢٠، ٦٤) عن طريق تكامل جهود تخطيط التعليم والاتجاه المحلي والعالمي نحو التنمية المستدامة.

٣- التحول الرقمي و انعكاساته على تخطيط التعليم وتشكيل سياساته

تعتبر قطاعات التعليم من النظم المعقدة للغاية وهي حساسة للغاية للتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها، وغالباً ما تكون آثار هذه التغييرات على نظام التعليم وتطوره غير اضحة أو يمكن دائماً التنبؤ بها ، ولذلك سعت اليونسكو والوكالات الدولية الأخرى إلى دعم جهود تخطيط التعليم وصنع السياسات في جميع أنحاء العالم من خلال بناء وتطوير تطبيقات حاسوبية لنماذج المحاكاة لنظم التعليم لهدف استخدامها في تشييد السيناريوهات وتقييم السياسات المتوقعة ، ومن أبرز هذه التطبيقات برنامج محاكاة سياسات واستراتيجية التعليم EPSSim: Education Policy & Strategy Simulation Model، والذي تم إعداده في منظمة اليونيسكو عام ٢٠٠١م وخضع لعملية تَطوير في السنوات التالية، وصدر دليل استخدام النسخة (2.9b) منه عام ٢٠١٢م. **(UNESCO**

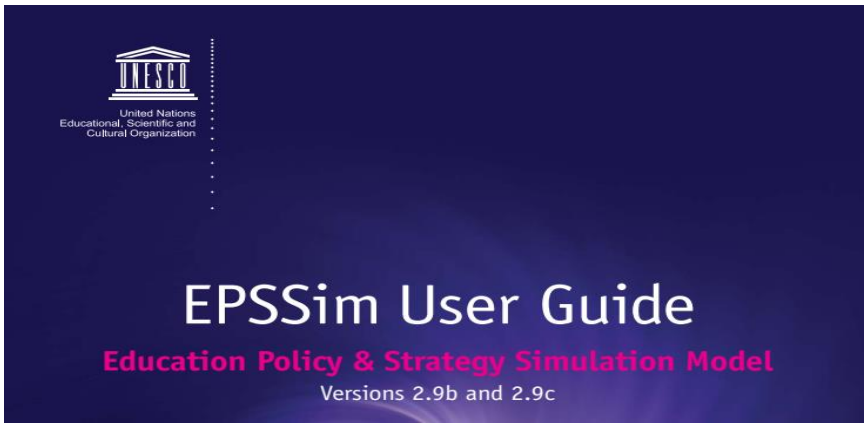

شكل (٥) برنامج محاكاة استراتيجية وسياسة التعليم
EPSSim: Education Policy & Strategy Simulation Model

نموذج المحاكاة هو أداة تستخدم لتحليل واستكشاف وعرض مشروع اجتماعي واقتصادي معقد، بهدف تقدير وتقييم الظروف المستقبلية بناءً على التغيرات في متغيرات معينة ، وتأخذ نماذج المحاكاة في الاعتبار خيارات السياسات والقيود المالية والجدوى الفنية من أجل التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية من الموارد والميزانية التي تعتبر بمثابة قاعدة لحوار السياسات، بحيث تستخدم أنظمة المحاكاة في ما يلي: (اليونسكو، ٢٠١٢، ٣-١٥).

١- تحليل السياسات الحالية واستكشاف آثارها في تخطيط النظام التعليمي بأكمله لضمان الاتساق في خطط التعليم..

٢- بناء قاعدة للتفاوض مع أرباب المصلحة بشأن غايات التنمية التعليمية الشاملة أو أهداف محددة وتسهيل التفاوض فيما يتعلق بالسياسات والموارد وبالتالي تعزيز حوار سياسي مستنير.

٣- تعزيز الشفافية في إدارة الموارد ودعم عملية التنفيذ لخطط قطاع التعليم وتخصيص الموارد بشكل عادل مع التوزيع السريع للموارد.

٤- زيادة المساءلة من خلال مراقبة وتقييم أداء النظم التعليمية والتحقق من الخيارات الممكنة في ظل النتائج المُستهدفة والعمل على تصحيح قصور الماضي.

ويمكن التمييز بين نماذج المحاكاة المختلفة وفقًا لافتراضات التخطيط الأساسية الخاصة بها ، إما أن يكون النموذج مدفوعًا بالميزانية (التمويل المتاح) أو مدفوعًا في ضوء العوامل الديموغرافية (السكان) ، تميل نماذج الميزانية إلى توظيف الميزانية الوطنية للتعليم كمتغير رئيسي للقرار، بينما تبدأ النماذج الديموغرافية بافتراض أن جميع المتعلمين المتوقعين يجب أن يستفيدوا من العملية التعليمية، فقد ساد العمل باستخدام النماذج الديموجرافية مؤخرا في ظل الاتجاه العالمي نحو تعميم التعليم لكافة المواطنين.

وتختلف خطوات إجراء محاكاة الأنظمة التعليمية من نموذج إلى آخر حسب أسس بناء النموذج. بشكل عام، تتم المحاكاة من خلال ثلاث مراحل: جمع البيانات وإعدادها، ووضع فرضيات للسياسات المحتملة، وبناء التوقعات الكمية للسياسات. في ضوء نماذج المحاكاة يتم عادة اتباع أسلوب السيناريوهات المحتملة، حيث يتم استخدام نموذج المحاكاة لعمل توقعات كمية مستقبلية للوضع الحالي (سيناريو امتداد الاتجاه)، ثم يتم بناء ودراسة السيناريوهات البديلة، وأخيراً تتم عملية التنبؤ في إطار تلك السيناريوهات.

ويتم التعامل مع جميع مراحل النظام التعليمي في برنامج محاكاة EPSSim، من مرحلة ما قبل المدرسة إلى التعليم العالي ، وتتناول نماذج المحاكاة العديد من المتغيرات في المراحل المختلفة للنظام التعليمي، وتصنف هذه المتغيرات إلى ثلاثة فئات: متغيرات خاصة بالطلبة، ومتغيرات خاصة بالمعلمين وغيرهم من الكوادر البشرية، ومتغيرات خاصة بالتكلفة والتمويل، كما هو موضح في الشكل الجدول التالي:

جدول (١) متغيرات نماذج المحاكاة في مراحل النظام التعليمي المختلفة

المخرجات Dependent / result variables	المدخلات Independent / decision variables
متغيرات خاصة بالطلاب	
– عدد التلاميذ المتوقع. – معدلات الالتحاق الإجمالية – توزيع الفصول.	– معدل الالتحاق بالصف الأول – معد التدفق أو الترفيع – كثافة و نسبة الفصول ذات الفترتين

المخرجات Dependent / result variables	المدخلات Independent / decision variables
متغيرات خاصة بالمعلمين والكوادر البشرية الأخرى	
– عدد المعلمين المطلوب – عدد العاملين الآخرين المطلوب – الاحتياجات التدريبية	– نسبة التلاميذ لكل معلم – معدلات التقاعد ونسبة الإشراف – عدد العاملين من غير هيئة التدريس
متغيرات خاصة بالتكلفة والتمويل	
– الانفاق على الأجور والفجوة التمويلية. – حجم لنفقات الجارية والاستثمارية.	– نطاق الرواتب والمكافأت – المؤشرات الإقتصادية للدولة.

ومن الفرص التي تدعم توظيف هذا الاتجاه والاستفادة منه في تطوير أداء المؤسسات التعليمية: الدور المتعاظم للتكنولوجيا، وزيادة المعرفة الإنسانية، واتكال الاقتصاد العالمي على المعرفة العلمية، ومفتاح هذه المعرفة هو الإبداع. والتكنولوجيا ، ومن هنا اتجهت الجامعات المصرية إلى تطوير التخصصات الحديثة التي تتبنى التقدم التكنولوجي في مجالاته المختلفة، وتوجيه البحث العلمي في الجامعات لإجراء الدراسات العلمية الموضوعية للمفاهيم الجديدة. إن الآليات الجديدة التي يعتمد عليها المجتمع المعرفي ، والتعاون مع المؤسسات ذات الصلة ، فضلاً عن التزاوج ما بين تكنولوجيا المعلومات و بين الاتصالات، والتي أوجدت سبلا جديدة وحديثة لأداء الأعمال والتخطيط لها وتطويرها بشكل أفضل.

٤- جهود الدولة المصرية في تطوير سياساتها التعليمية

لم تكن الدولة المصرية بعيدة عن حركات الإصلاح والتطوير التعليمي، وموجات إعادة هيكلة المدارس لتطوير فاعليتها لتتناسب مع مقتضيات الثورة العلمية و عصر المعرفة والتكنولوجية، مما اضطرها إلى إعادة النظر في بنيتها وبرامجها وممارسات رجالها ، إضافة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المتلاحقة التي فرضت أن نعيد النظر في مدخلات المنظومة التعليمية بالمجمل ، خاصة في ضوء "معاناة نظامنا التعليمي المصري بكافة عناصره من طلاب ومعلمين ومدارس ومناهج، من العديد من العراقيل والتحديات التي تمثل معوقاً حقيقيا أمام العملية التعليمية وتطويرها وتحديثها وتطويرها الشامل، وهو ما كان سببا في تراجع مخرجات التعليم المدرسي وقصورها في تلبية احتياجات سوق العمل (مصطفى و اللمعي، ٢٠٢١م، ٤٩٠).

كما إن مسؤولية تطوير التعليم هي مسؤولية جماعية تشاركية تساهم فيها جميع فئات المجتمع، وتعتبر المدرسة الوحدة الأساسية للإصلاح أو التطوير أو التحسين. وفي عام ٢٠٠٦ تبنت

وزارة التربية والتعليم إطار السياسة العامة وفتحت آفاقاً جديدة للتطبيق الشامل لمفهوم كفاءة النظم الإدارية، في ظل تأصيل اللامركزية المؤسسية، وضمن إطار شامل يواكب التوجه الجديد للدولة نحو تنشأة المجتمع المدني، وتوسيع نطاق اللامركزية، وتعزيز فرص المشاركة المجتمعية وقد صاحب ذلك بناء للقدرات على المستويات الإدارية المختلفة، كما تمت إعادة النظر في الهيكل الإداري لديوان عام وزارة التربية والتعليم. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤م، ٦٥-٦٧).

ويتجلى اهتمام وزارة التربية والتعليم بتحسين الممارسات المهنية للقيادات التربوية وترشيد عملية صنع القرار على مختلف المستويات الإدارية من خلال اعتمادها العديد من التوجهات: مثل تعزيز الصلاحيات المخولة لمديري المدارس وتمكينهم من صنع القرارات المدرسية وصناعتها ، مع الاهتمام بتحسين كفاءة نظم اختيارهم وإعدادهم، وتقديم لهم برامج التطوير المهني للارتقاء بمهاراتهم القيادية والإدارية، فضلاً عن توجيهها نحو تعزيز مشاركة الأطراف المعنية في اتخاذ القرار، والاهتمام إلى آرائهم، من خلال مجالس الأمناء وأولياء الأمور والمعلمين، وتعظيم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمرتكز أساسي لتدعيم عملية اتخاذ القرار المدرسي، وتعزيز قدرة القيادات المدرسية على توظيفها والاستثمار الأمثل في تطوير الممارسات الإدارية كافة. (عزب ، ٢٠٢٣م، ٧٦١).

وهو ما ظهر جلياً في برامج تتعلق بالخطة الاستراتيجية للتعليم المصري ما قبل الجامعي بين ٢٠١٤-٢٠٣٠م، والتي تمثلت في (برنامج الإصلاح المبني على المدرسة، وبرنامج البنية الهيكلية والتشريعية، وبرنامج التنمية المهنية وإدارة الموارد البشرية، وبرنامج نظم المعلومات التربوية والمالية، وبرنامج تكنولوجيا المعلومات).

وتزايد الرغبة في الارتقاء بالتعليم ما قبل الجامعي عالمياً مع بداية برنامج تطوير التعليم الأساسي الممول جزئياً من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، واتضح الأمر أكثر مع بداية الألفية الجديدة، بالاعتماد على ركيزة رئيسية وهي جودة التعليم، وهو بمثابة إعلان للمعايير الوطنية للتعليم في مصر عام ٢٠٠٣م. واستنادا إلى تلك المعايير ، تم تطبيق مفهوم الإصلاح المرتكز على المدرسة في عام ٢٠٠٤ من خلال عدد من المشاريع التجريبية ، إلى أن أنشئت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، كما أنشئت إدارة للجودة بديوان وزارة التربية والتعليم تتبعها إدارات مناظرة على مستوى المديريات والإدارات التعليمية، وقد تم اعتماد و تأهيل ما يقرب من ثلاثة آلاف مدرسة خلال الخمسة عشر سنةً الفائتة ، وتطوير نظام التعليم في مصر الذى مر بتحولات تاريخية محددة من الإتاحة، ثم الجودة، وإدارة الأنظمة، إلا أن الجودة الآن تقع في بؤرة التركيز لتطوير العملية التعليمية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الفصل بين الجودة والإتاحة هو فصل نظري من أجل التحليل وتخصيص الموارد، فالإتاحة بدون جودة لا تعني كثيرًا من المنظور التربوي. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤م، ٤٩-٥٠).

وقد بُذِلت محاولات لإحداث تغيير في نظام التقويم خاصةً في المرحلة الابتدائية، والذى يعتمد على معيار قومي هام ألا وهو " **التقويم الشامل** " حيث يعتمد التقدير/ الدرجة النهائية للطالب في الصفوف الابتدائية على درجة الامتحان الذي قام بتأديته الطالب، إضافة إلى مشاركة التلميذ في الأنشطة التربوية المختلفة، واستكمال بنود ملف الإنجاز الخاص بالتلميذ، سعياً نحو تفعيل التقويم

الشامل بحيث يشكل إطاراً لإصلاح نُظُم وأساليب التقويم على مستوى مختلف المراحل التعليمية، تكاملاً مع إجراءات وعمليات استراتيجية التعليم النشط، والذى اتجهت وزارة التربية والتعليم نحو تفعيل ممارسته خلال الدراسة بالصفوف الثلاثة الأولى، وبرغم ضعف الاهتمام بتحديد بعد درجة النجاح في التقويم الشامل بمراحل التعليم الأعلى في السلم التعليمي، إلا إنه من المؤكد أن إجراء أي تغيير أو تحديث في عناصر المنظومة التعليمية، مثل: تحديث المناهج المدرسية أو تدريب المعلمين وتنميتهم مهنياً؛ يجب أن تتسق مع منظومة التقويم الشامل بشكل مترابط، بحيث تتسق عملية التقويم مع عمليات التعليم والتعلم ذاتها، في صيغة تقويم مستمر. ولذلك تهتم هذه الخطة الاستراتيجية بإصلاح وتحديث وتجديد نظام الامتحانات بأكمله، بما في ذلك نظام امتحانات المرحلة الثانوية، وبناء أنظمة تقييم حديثة بما يدعم التنمية والتطوير المستمر للطلاب ونجاح جهود للتطوير. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤م، ٦١-٦٢).

وتحقيق مواكبة برامج الإصلاح والجودة في التعليم في مصر من خلال المداخل الاستراتيجية التي تبنتها وزارة التربية والتعليم؛ كان هناك العديد من المحاولات من قبل الوزارة لنشر وتطبيق إجراءات ضمان الجودة في مراحل التعليم العام قبل الجامعي، من خلال ما يلى:

١- **تبني وزارة التربية والتعليم ثلاثة سياسات للإصلاح والتجديد والتحسين التربوي**، تتوافق مع "ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، وهي: توفير فرص تعليمية متساوية لكل أبناء الوطن في سن التعليم بطريقة أساسية ، وتحسين جودة وفعالية التعليم. الخدمات التعليمية عبر وسائل مختلفة (أهمها توفير القيادة الفعالة لكل مدرسة ، توفير فرص التطوير المهني للمعلمين والإداريين، وتوفير معلم فعال في كل صف، وتوفير مناهج مدرسية معاصرة، وتوظيف تكنولوجيا التعليم بكفاءة)، بالاضافة دعم البنية المؤسسية، وتنمية قدرة العاملين في المجال التعليمي علي تطبيق اللامركزية والحوكمة الرشيدة. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤م، ٢).

٢- **الاتجاه نحو لامركزية الإدارة التعليمية**: ففي مصر؛ أدت عيوب مركزية التعليم إلى السير قُدُماً نحو اللامركزية، حيث أصبح التوجه نحو لامركزية التعليم؛ سياسة جديدة للإصلاح في مؤسسات التعليم قبل الجامعي، من أجل رفع مستوى جودة الأداء المؤسسي بشكل عام، وجودة المخرجات التعليمية والتربوية بشكل خاص.

٣- **منظومة المعايير القومية للتعليم**: حيث تم صياغة جملة من المعايير والمؤشرات التي يمكن من خلالها الحُكم على جودة أداء النظام التعليمي، وتُشكل مصدراً أساسياً للمدارس من أجل تطوير أدائها والتغلب على مشكلاتها ذاتيا ، انطلاقاً من تكامل وترابط مجموعة من المعايير والمؤشرات بحيث تشمل علي كافة عناصر النظام التعليمي، متضمنة: (المعلم – الطالب – الإدارة – المنهج – الموارد) كإطار لتحديد مستوى جودة الأداء بالمدارس وإعداد خطط التحسين في ضوئها.

٤- **إصلاح التعليم المستند إلي المدرسة** : وذلك عبر تحول طبيعي من نمو عناصر مدخلات النظام التعليمي (المدرسة - الطالب - المعلم- المبنى المدرسي – الأجهزة والوسائل) وغيرها كمياً، إلى إحداث تغيير من الناحية الكيفية في جوانب التجديد والتحسين، مع تحقيق التوازن بين الجوانب الكمية والجوانب الكيفية، والتوازن بين الإتاحة والجودة، والتوازن بين جودة المدخلات وجودة المُخرجات التعليمية النهائية، ومن ثم تكون المدرسة موضع مسئولية عن تحسين قدراتها وتحقيق التنمية المهنية لأفرادها وفق قواعد وضوابط محددة للمساءلة والمحاسبية .

٥- **تفعيل دور المشاركة المجتمعية في دعم وتطوير النظام التعليمي**: إن عمليات وإجراءات وأنشطة تطوير التعليم وإصلاحه مسئولية مشتركة بين مستويات الإدارة التعليمية (عُليا – وسطى – تنفيذية) ومؤسسات الدولة، وأضحت قضية مجتمعية ونشاطاً قومياً مُشتركاً بين كل من له علاقة بنظام التعليم، وهذا الأمر يقتضي دعم المجتمع كافة لمؤسسات التعليم عبر مشاركة مجتمعية على نحو أكثر فعالية، بحيث تشكل مصدراً أساسية ومهماً في ظل بيئة أكاديمية داعمة لإصلاح وتطوير النظام التعليمي. (سلام، ٢٠٠٧م، ٣-٤)

٦- **بناء وثيقة المعايير القومية للتعليم** في مصر عام ٢٠٠٣ والتي تضمنت مجموعة من معايير ومؤشرات جودة الأداء المدرسي، وفق خمسة مجالات أساسية، متمثلة في: (المدرسة الفعالة – المعلم - الإدارة المتميزة - المشاركة المجتمعية - المنهج ونواتج التعلم)، حيث يستهدف مشروع "المعايير القومية للتعليم" إلى تحقيق الجودة في الأداء التعليمي بالمدارس المصرية. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣م، ١٠)

٧- **إصدار القانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦م** والخاص بإنشاء "الهيئة القومية لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية"، وقد تم الانتهاء من وضع الهيكل القانوني والتنظيمي والتنفيذي لها، وبدأت الهيئة في القيام بالعمل المنوط بها وهو معاونة المدارس في تحقيق الجودة والذي من خلاله يتم تهيئة المدارس للاعتماد التربوي من قبل الهيئة.

٨- **تنفيذ وزارة التربية والتعليم لمشروع برنامج جوائز الامتياز المدرسي** المعتمد على مدخل الإصلاح المتمركز على المدرسة من خلال التعاون بين كل من "وزارة التربية والتعليم المصرية" و "هيئة المعونة الأمريكية"، وذلك على مستوى كافة مدارس المرحلة الابتدائية بمحافظات جمهورية مصر العربية، والتي بلغ عددها ١٦٠٠٠ مدرسه خلال عام ٢٠٠٦م . (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦م، ٩)

٩- **أنشأت وزارة التربية والتعليم وحدات للتدريب والتقويم بكل مدرسة**، تسهم في تهيئة فرص التعليم الجيد باستخدام التكنولوجيا الجديدة في عمليات التدريس والإدارة، وإكساب أعضاء المجتمع المدرسي معارف ومهارات وخبرات جديدة ليتمكنوا من ممارسة مهامهم الجديدة بكفاءة وفعالية، والعمل على إيجاد موارد مالية جديدة لتطوير المدرسة، ودعم مشاركة المجتمع المحلى بمؤسساته المختلفة لتحقيق أهدافها. (عبد النبي، ٢٠٠٤م، ١٢٢)

١٠- **تأكيد القرار الوزاري رقم (١٦٤) بتاريخ ٣١ / ٥/ ٢٠١٦م** بشأن اعتماد بطاقات وصف أعضاء هيئة التعليم على ضرورة استناد القيادات المدرسية على نتائج الدراسات الإجرائية في تحديد أفضل الممارسات التربوية ونشر الأفكار المتعلقة بها بين العاملين، وتنفيذها، مع دعم جهود التنمية المهنية المستدامة لجميع العاملين في المدرسة، ونشر ثقافة التعلم المستمر بينهم، وحفز المعلمين على تطوير أدائهم المهني، ودعم مبادراتهم للتجريب والابتكار وتقديم القدوة في التنمية الذاتية المستمرة بالمشاركة في برامج التنمية المهنية لتطوير ممارساتهم الإدارية والقيادية، وترسيخ مبادئ مجتمع التعمم المهني، وتحفيز تبادل الخبرة، ونشر أفضل الممارسات، وقيادة الأنشطة الإثرائية للعاملين بالمدرسة، وحفز المبادرات التطوعية التي تسهم في تحسين الممارسات التعليمية والإدارية بالمدرسة.

وفي إطار ما سبق؛ يُشير الواقع إلي أن هناك العديد من المداخل الاستراتيجية التي تبنتها وزارة التربية والتعليم؛ وتم إجراء العديد من المحاولات من قبل الوزارة لنشر وتطوير السياسات التعليمية – في محاولة لمواكبة التطورات العالمية - بمراحل التعليم العام قبل الجامعي، ولكن ما زالت جوانب التطوير تُعاني من فجوة بين الإطار التشريعي التنظيري المرتبط بتطوير السياسات التعليمية من ناحية، وبين الممارسات الملموسة من ناحية أخرى.

ويتحمل مخططوا السياسات التعليمية دوراً أساسياً في مواجهة هذه التحديات من خلال رصد ومتابعة أفضل الممارسات العالمية التي تُساعد على التعامل مع تحولات وتطورات المستقبل، والتفاعل مع البيئة المحيطة ومواجهة تهديداتها، وتوظيفها في إدارتها، والاستفادة منها في تحقيق تحسينات جوهرية في أداء المؤسسات التعليمية، وبلوغ أهدافها من خلال استثمار أمثل للقوى البشرية والكوادر المتخصصة في المجالات المختلفة وتأهيلها، بما يفي بمتطلبات التنمية الشاملة واحتياجات المستقبل.

رابعاً: آليات مقترحة لتعزيز الاستفادة من دراسات OECD الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر

بعد أن قدمت الدراسة عرضاً تحليلياً للمنظورات الفكرية حول إضفاء البُعد الدولي علي تخطيط السياسات التعليمية، وتوجهات دراسات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD الدولية المقارنة وأوجه الإفادة منها في تخطيط السياسة التعليمية، وأهم المقومات والركائز الأساسية التي تدعم تحقيق الاستفادة من تلك الدراسات في جمهورية مصر العربية، يمكن تقديم آليات مقترحة لتعزيز الاستفادة من دراسات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر، والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

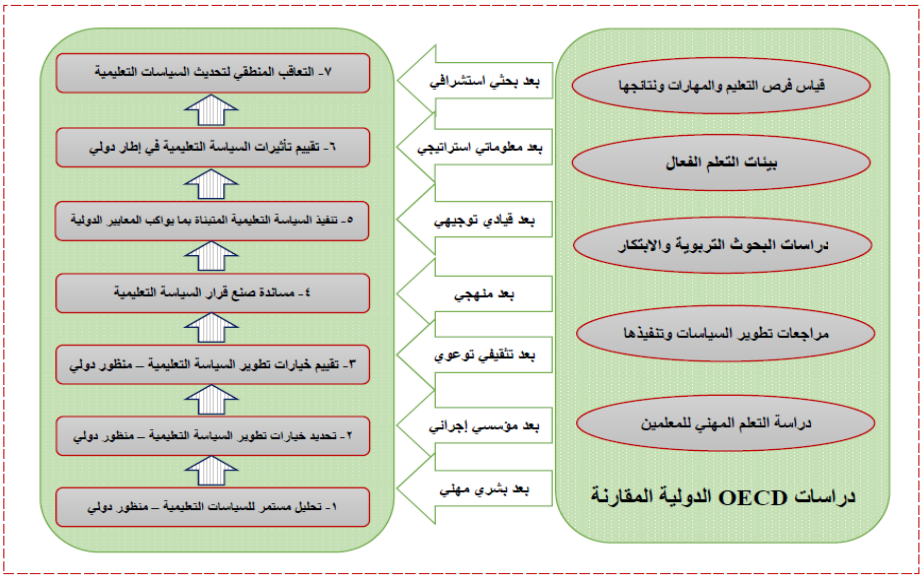

شكل (٦) سُبُل الاستفادة من دراسات OECD الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر (من إعداد الباحث)

ويوضح الشكل السابق إمكانية الاستفادة من دراسات OECD الدولية المقارنة في مجالاتها المختلفة، حول: (قياس فرص التعليم والمهارات ونتائجها، وبيئات التعلم الفعال، ودراسات الدراسات التربوية والابتكار، ومراجعات تطوير السياسات وتنفيذها، ودراسة التعلم المهني للمعلمين)، وذلك في (التحليل المستمر للسياسات التعليمية المصرية وتحديد خيارات وبدائل تطويرها وتقييمها) من منظور دولي، وفي مساندة صُنع قرار السياسة التعليمية، وفي تنفي السياسة التعليمية المُتبناة بما يواكب المعايير الدولية، وتقييم تأثيرات السياسة التعليمية في إطار دولي، وأخيراً التعاقب المنطقي لتحديث السياسة التعليمية، وذلك من خلال الأبعاد الآتية:

أ- البُعد البحثي الاستشرافي

يشكل البحث العلمي مُنطلقاً أساسياً للسعي الجاد في اتجاه بناء المجتمعات المعرفية، فالتطورات العالمية المُعاصرة بأبعادها العلمية والتكنولوجية، وما نتج عنها من تحول مجتمعات كلاسيكية إلى مجتمع معرفة؛ ما هي إلا ناتج عن دراسات وبحوث علمية ممنهجة ومُنظَّمة، تم إجراؤها في مؤسسات ومراكز بحثية كقوة دافعة أساسية للتنمية المجتمعية. وفي هذا الإطار يمكن تقديم عدد من الآليات المقترحة، المتعلقة بالبُعد البحثي الاستشرافي، لتعزيز الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر، وذلك على النحو الآتي:

- بناء سياسة واضحة ومحددة لتوجيه الاستفادة من نتائج البحث التربوي المقارن على المستوى القومي، وذلك من خلال المؤشرات العالمية التي ترصدها الدراسات الدولية المقارنة بشكل مستمر.

- تأسيس حاضنات خاصة بالمعرفة التربوية، لاستقبال القضايا الخاصة بالدراسات الدولية المقارنة ومخرجاتها، والعمل على تحويلها إلى مشروعات بحثية متكاملة ومترابطة، وتشجيع المشروعات البحثية المدعومة في المجالات التربوية المتعددة.
- تشجيع الدراسات البينية في التخصصات المختلفة التربوية لتحقيق تكامل نتائجها في تخطيط السياسة التعليمية.
- تفعيل استخدام مدخل الدراسات المستقبلية في التربية لاستشراف مستقبل السياسة التعليمية المصرية في ظل التطورات العالمية المعاصرة.
- تدريب الباحثين على توظيف واستثمار المنهجيات البحثية الحديثة في مجال الدراسات التربوية المُقارن، لتحقيق أقصى ستفادة من تطورات السياسات التعليمية العالمية بما يتوافق مع العوامل والقوى الثقافية المصرية.
- الاستعانة بمداخل حديثة في تحديد وتحليل كفاءة النظم التعليمية وتطويرها، لتوجيه الاستفادة من نتائج الدراسات الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر.
- إتقان المهارات الخاصة بالعمل في فريق بحثي بشكل تشاركي وتعاوني لتوظيف المعرفة التي تتوصل إليها الدراسات الدولية المقارنة في تطوير الواقع الخاص بالممارسات التربوية وفق خطط واضحة ومحددة.
- المراجعة والمتابعة المستمرة للمؤشرات العالمية والممارسات المتميزة في تطوير نُظُم التعليم، والتي يمكن الاستفادة منها في تخطيط السياسة التعليمية بمصر

ومن الأساليب التي يمكن أن تساعد في بناء الدراسات الاستشرافية، كما أوضحها **(Inayatullah,2013, 35-65)**؛ أسلوب السلاسل الزمنية Time Series Methods والتي تشتمل على نماذج وطرق تختلف كم المعلومات المسبقة المطلوبة ومن حيث التعقيد، ونموذج الخطوة العشوائية Random Walk Model وطرق اسقاط الاتجاه العام Trend Extrapolation، والأساليب التشاركية Participatory Methods والتي تتيح المجال لعملية المشاركة من جانب قوىً فاعلة أو مجموعة من الأطراف التي تتأثر بحدث ما في عملية التصميم للبحث والجمع للمعلومات اللازمة وتحليل نتائجها وتقديم التوصيات المعينة بناءً على نتائج الدراسة، وأساليب تتبع الظواهر وتحليل المضمون Monitoring والتي تستخدم مجموعة متنوعة من المصادر المعلوماتية في تعرُّف التوجهات العامة التي ستسود في المستقبل، وأسلوب الألعاب أو المباريات Gaming الذي يعتمد على المحاكاة بمشاركة الأفراد مجتمع الدراسة كلاعبين يقومون بأدوار Role Playing يتخذون فيها مجموعة من القرارات أو التصرفات ويستجيبون لقرارات وتصرفات غيرهم، وأساليب الإسقاطات السكانية ومن أبرزها: ما يعرف بـ"طريقة الأفواج والمكونات".

ب- البُعد المعلوماتي الاستراتيجي

تمثل نُظُم المعلومات الاستراتيجية أداة من الأدوات الخاصة بالمقارنات الدولية، التي تتضمن معلومات وبيانات عن النُظُم التعليمية القومية، ويتم تحديثها بشكل مستمر، وتوفر مجالاً لوصف الأطر الثقافية، ومكونات وأبعاد النظام التعليمي، كما تتضمن معيارية المقارنة، وتتعدد البيانات والمعلومات التي تشكل أساساً للدراسات الدولية المقارنة، وذلك على النحو الآتي:

- **مدخلات النظام التعليمي:** وتتضمن أبعاد وهيكل النظام التعليمي في دول المقارنة، في سبيل توضيح مراحل ومستويات وقطاعات التعليم، والعلاقات المتبادلة بين كل منها.
- **عمليات النظام التعليمي:** وتتضمن مجموعة الإجراءات والانشطة الخاصة بعمل المراحل التعليمية وقبول الطلاب فيها، وإدارتها، وإعداد معلميها، وتمويله، وتقويم الأداء التعليمي ومتابعته...
- **رسوم بيانية وخرائط طبيعية:** توضح العلاقة بين خصائص كل إقليم وتضاريسه، وتوزيع الكثافة السكانية مقارنة بالمؤسسات التعليمية المختلفة فيها، والثروات والمساحات والموارد الطبيعية.
- **المفاهيم التربوية والتعليمية والتدريسية الأساسية:** وتتضمن النظريات والفلسفات والاستراتيجيات والأيديولوجيات المهمة والقيم السائدة في الدول.
- **رسوم توضيحية للنصوص:** وتتضمن الكتابات والمبادئ التي ترتكز عليها مباحث الدراسات الدولية المقارنة المختلفة، فهي بمثابة حصيلة معرفية.
- **القوى والعوامل الثقافية:** والتي يُعرض من خلالها العوامل السياسية والإقتصادية والجغرافية والتاريخية والدينية واللغوية والعرقية، والعلاقات المتبادلة بين كل منها.
- **نماذج منهجية:** توضح آليات تعزيز الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة ونتائجها في تخطيط السياسة التعليمية بجمهورية مصر العربية.

وفي هذا الإطار يمكن عرض عدد من الآليات المقترحة، المتعلقة بالبُعد المعلوماتي الاستراتيجي، لتعزيز الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر، وذلك على النحو الآتي:

- تنويع الوسائل الإلكترونية التي تُساعد على توثيق الروابط والتواصل مع المنظمات الدولية في توفير البيانات والمعلومات الأساسية لتخطيط السياسة التعليمية
- نمذجة بيانات ومعلومات الدراسات الدولية المقارنة، من خلال الاستخدام لبرامج تساعد في استخدام بَيْني متداخل لمحتوى الدراسات الدولية المقارنة، والاهتمام بمحتواها وتصنيفه وتحليله، بما يمكن من الاستفادة منها.
- عمل مستخلصات لنتائج الدراسات الدولية المقارنة بأسلوب مبسط، بحيث تكون سهلة الفهم من جانب العاملين في التعليم والقيام بنشرها على نطاق واسع، وتوجيههم نحو الاستفادة من نتائجها.
- توفير مجموعة من التقارير المرجعية التي توضح مدي التقدم الذي تم في تنفيذ السياسات التعليمية وإتاحتها بشكل مستمر، بحيث توضح الفجوة بين مستوى الأداء مقارنة بالمؤشرات العالمية، وتشكل إطاراً للمحاسبية على النتائج.

- إعداد أدلة بقضايا الدراسات الدولية المقارنة والقيام بتوجيه الدراسات التربوية نحو معالجتها وتقديم السيناريوهات المستقبلية والخطط والخرائط الاستراتيجية اللازمة.
- إدارة المسوح المعلوماتية حول مؤشرات تقدم النُظُم التعليمية، والتي تتضمن طرق جمع البيانات وتصميم أدواتها، ومحاكاتها وإدخال التعديلات المناسبة لها، ونشرها ومتابعتها.
- تأهيل القوى البشرية اللازمة لإدارة المسوح المعلوماتية وتشغيل نُظُم دعم القرار وتحليل البيانات الدولية المقارنة على المستوى القومي، من معدي التقارير والمبرمجين ومشغلي حزم البرمجيات وغيرهم.

ج- البُعد القيادي التوجيهي

لن تحقق السياسة الخاصة بلتعليم غاياتها وأهدافها إلا بقيادة مؤثرة وفعالة ، وتحفز عملية تبني السياسات المأمولة والناجحة وفق رؤية مستقبلية مشاعر كافة المشاركين في السياسات التعليمية (تخطيطاً وتنفيذاً ومنابعة وتقويماً)، وتسمو وتعلو فوق المصالح الشخصية في سبيل تحقيق المصالح القومية العامة، قيادة تعتمد على المهارات الفنية والإنسانية والتي تم تنميتها بدقة، والإستعداد النّفسي للالتزام جديًّا بالرؤية المستقبلية، والشّفافيّة الكاملة في القيام بالنقاش الجماعي التعاوني للوصول إلى خطط عمل تطويرية وتحسينية أو أساليب تحوّليّة في قيادتهم. وفي هذا الإطار يمكن تقديم عدد من الآليات المقترحة، المتعلقة بالبُعد القيادي التوجيهي، لتعزيز الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر، وذلك على النحو الآتي:

- توجيه جهود كافة المشاركين في تنفيذ ومتابعة السياسة التعليمية نحو العمل في ضوء رؤية واضحة ومحددة ومعلنة لمواجهة التحديات المستقبلية، وفي ظل بيئة تشاركية تعاونية.
- التزام القيادات التعليمية بتفويض صلاحيات تتلاءم مع الأنظمة والتعليمات لإنجاز الأعمال في جدولها الزمني المُناسب، وفق الوصف الوظيفي وبما يتناسب مع القدرات الفردية والجماعية للمشاركين.
- التشجيع على متابعة الممارسات الجيدة والمتميزة في النُظُم التعليمية الأخرى، والعمل علي تقديم المبادرات والأفكار الإبداعية، والتوجيه نحو تعزيز الاستفادة منها.
- تقديم الدعم اللازم لتعزيز الاستفادة من نتائج الدراسات الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر، وتوفير ظروف العمل المُناسبة لتنفيذها، والمتابعة المستمرة لنتائجها، والاهتمام بدراسة الصعوبات التي تواجهها.
- تطوير نمط ومداخل القيادة التعليمية للتفاعل الإيجابي مع العصر المعرفي والرقمي من خلال تأثير التكنولوجيا علي جودة التعليم المقدم، وتشجيعهم المستمر في دعم ومساندة تنفيذ السياسات التعليمية على كافة المستويات في إطارها العالمي.

- تدعيم فرص تطوير المهارات الإدارية والأكاديمية لدي جميع المشاركين في تنفيذ ومتابعة السياسة التعليمية بما يتوافق مع مؤشرات التعليم العالمية.

د- البُعد المنهجي

تنطلق خطوات التطوير والتحسين لنظامنا التعليمي من أسس علمية رصينة ومنهجية لسياسته التعليمية، فهي التي تعمل عل تقديم تصوراً لبرنامج العمل الذى يستخدم كمؤشر للقرارات الحالية، والمستقبلية في سبيل تحسين الجودة التعليمية وتوجيهه نحو المستقبل، الأمر الذي يتطلب الوضوح للرؤية المستقبلية لكافة المعنيين بتخطيط السياسة التعليمية المصرية عند القيام بمراجعتها وتحديثها، متضمنة آلية تنويع الأساليب والطرق التي يمكن الاستناد إليها عند الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة في عملية تخطيط السياسة التعليمية بمصر، من خلال مراجعة المنظورات الآتية:

- **المنظور التاريخي:** ويختص بدراسة نشأة الظواهر التربوية موضوع الدراسة الدولية المقارنة، وعلاقتها بالعناصر الأخرى للنظام التعليمي ذات العلاقة، وأيضاً علاقتها بالبيئة المجتمعية التي ظهرت فيها، ولا يتم الاقتصار فيها على الوصف فقط، وإنما يقوم الباحث بدراسة الوقائع والأحداث ذات الصلة، والعمل على تحليلها وتفسيرها ونقدها نقداً بناءًا على أساس منهجي وعلمي يتسم بالدقة، بقصد التوصل إلى حقائق تساعدعلى فهم الحاضر والتنبؤ بمستقبل أفضل.

- **الوصف (كماً وكيفاً):** ويختص هذا المنظور بدراسة القضية التربوية في وضعها المعياري، ويختص هذا المستوى بدراسة العلاقات بين الأجزاء الخاصة بتلك القضية بعضها البعض وكذلك العلاقة بينها وبين بيئتها المحيطة، والتوصل إلى مؤشرات نظرية وتكوين تصور نموذجي قائم على أسس علمية بحيث يتضمن حلول عملية لتطوير النظام التعليمي، ويتم فحص وتقييم هذا التصور في ضوء المؤشرات العالمية للتعليم.

- **التحليل الثقافي:** ويختص بتفسير القوى والعوامل الثقافية التي أدت إلى ظهور هذا الاتجاه في بيئة معينة. وهذه القوى والعوامل الثقافية (سياسية -اجتماعية – إقتصادية – جغرافية – تاريخية – دينية ... وغيرها) تشكل الجوهر للتحليل الثقافي الذي يمثل بعدا أساسيا في الدراسات التربوية. ويسير التحليل الثقافي في اتجاهين مترابطين ومتكاملين، هما: التحليل الثقافي، لتوضيح المسببات الرئيسة لتشكيل الاتجاه التربوي على النحو الموجود عليه، تعبيراً عن تحليل ثقافي لماضي الاتجاه، والتحليل الثقافي الذي يوضح ويعمل علي فحص العلاقات التأثيرية المتبادلة بين الاتجاه وبين بيئته وما يرتبط بها من تغيرات، تعبيراً عن تحليل ثقافي مستقبلي لحاضر الظاهرة التعليمية.

- **الخيال المستند إلي المُقارنة:** فيعد الخيال أكثر أهمية من المعرفة – علي حد تعبير العالم الفيزيائي "ألبرت آينشتاين" – لأنه بدون الخيال لا يمكن أن تتولد المعرفة، وذلك من خلال تحويل ناتج موضوع الدراسة الدولية المقارنة إلي مشروع وإجراءات قابلة للتطبيق، حيث لا يتم

التوقف عند حد الوصف والتفسير فقط، بل تمتد للتغيير، أي الانتقال من مرحلة التفسير إلي تعظيم الاستفادة من ما يتم التوصل إليه في ضوء ظروف المجتمع.

هـ - البُعد التثقيفي التوعوي

يُشكل البُعد التثقيفي التوعوي بُعداً أصيلاً في تحقيق وتحسين الأداء الفعال للمؤسسات التعليمية، وفي عملية التفاعل الإيجابي بين هذه المؤسسات وبين بيئتها الخارجية, مما يتطلب امتلاك ثقافة مؤسسية متميزة تسمح لها التمتع باحترافية عالية للقيام بالمهام والواجبات الرئيسة في تلبية احتياجات المجتمع، والتزامها بقيم ثقافية تسهم في تحقيق توافق أنشطتها وسلوكياتها مع اتجاهات واحتياجات أفراد المجتمع, وبما ينعكس بالإيجاب على مستوى فاعليتها وأدائها العام، وقبل أن تكون الدراسات الدولية المقارنة المسار ومحطات الوصول، فهي بالأساس ثقافة، لأنها نتاج لتفاعلات اجتماعية وإقتصادية وبيئية.

وفي هذا الإطار يمكن عرض عدد من الآليات المقترحة، المتعلقة بالبُعد التثقيفي التوعوي، لتعزيز الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر، وذلك على النحو الآتي:

- التركيز على عملية الاستفادة من الممارسات المتميزة ذاتها في تخطيط السياسة التعليمية بمصر، والتعامل الجيد مع كثير من المعلومات (من حيث تجميعها وتحليلها والمشاركة فيها ومناقشتها وعرضها)، واعتبار هذه العملية فرصة جيدة لتعلم الكثير من المعارف، والتمكن من كثير من المهارات، وبناء الكثير من الاتجاهات والقناعات.
- تفعيل دور (الندوات - المؤتمرات -الحلقات النقاشية التي تعقدها وزارة التربية والتعليم، ودور الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ودور كافة وسائل الإعلام) في رفع وعي المجتمع بأهمية بذل الجهود لمواكبة الدراسات الدولية المقارنة وتحقيق الاستفادة من نتائجها.
- ترسيخ قناعة عند المعنيين بالأداء التعليمي وتطويره (داخل المنظومة التعليمية وخارجها) بأن الدراسات الدولية المقارنة – كمصدر من المصادر المهمة لتخطيط السياسة التعليمية – لها دور كبير في تحقيق عمليات الإصلاح والتطوير التربوي، وذلك في إطار عالمي.
- توجيه كافة المسئولين إلى أن الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة ليست شيئا لحظياً أو وقتياً وينتهي بمجرد دراستها، فالدراسة في حد ذاتها شيء قليل التأثير، وإنما هي عملية مستمرة بتطور الممارسات المتميزة في الدول.
- التدريب المستمر حول السرعة في الاستجابة والتكيف والقيام بالتفاعل الإيجابي مع التغيرات العالمية في تطوير نُظُم التعليم.

- التوعية والتثقيف بالمفاهيم ذات البعد الدولي في الدراسات التربوية (مثل: التدويل، والمختبرات التعاونية الدولية، وحاضنات المعرفة، والكراسي البحثية، ومجتمعات التعلم المهنية، وغيرها)

- تكوين اتجاهات إيجابية لدى القائمين على العملية التعليمية نحو مخرجات الدراسات الدولية المقارنة.

و- البُعد المؤسسي الإجرائي

ويتضمن القيام بتطبيق مدخل متكامل لتطوير وتحسين الأداء المؤسسي بوزارة التربية والتعليم يراعي كافة الأبعاد الخاصة بالأداء المدرسي في إطار البيئتين (الداخلية والخارجية)، بحيث لا يتم الاقتصار على الأداء الفردي لبعض الأنشطة دون الأنشطة أخرى، مما يحول دون تعرف محصلة الأداء الكلي وتحديد نقاط التحسين المتاحة، والارتقاء بالنمط الإداري (من التوافق والامتثال لمجموعة شروط إجرائية روتينية إلى تميز الأداء التعليمي بجمهورية مصر العربية). وفي هذا الإطار يمكن تقديم عدد من الآليات المقترحة، المتعلقة بالبُعد المؤسسي الإجرائي، لتعزيز الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر، وذلك على النحو الآتي:

- اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الارتباط بين التغيرات على المستوى التنظيمي من السياسات التعليمية والاستراتيجيات والتشريعات، وبين التغيرات على المستوى التنفيذي الذي تمثله المدارس المصرية، من خلال سياسات إدارية واضحة توجه العمل الإدارى.

- وجود آليات للشراكة التربوية الفعالة بين كليات التربية ووزارة التعليم لتعزيز الاستفادة من نتائج الدراسات الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر.

- التطوير لأنظمة الاتصال الإداري الفعال بين مختلف المستويات الإدارية، مع التقويم المستمر لآليات العمل وإجراءاته بما يحقق الفعالية والكفاءة للأداء المؤسسي بوزارة التربية والتعليم.

- مراجعة الهيكل التنظيمي بشكل دوري ومنهجي، بحيث يتسم بالمرونة بين مستوياته التنظيمية، وبحيث تسهل عملية الاتصال بين وحداته التنظيمية.

- دمج نتائج الدراسات الدولية المقارنة ومؤشراتها مع أنشطة منظومة التعليم قبل الجامعي بحيث تصبح جزء لا يتجزأ منها، وتصبح جزءاً من الثقافة التنظيمية للمدارس بما تتضمنه من قيم ومعايير وتقاليد وسلوكيات أفراد وجماعات لفتح باب للحوار بين كافة المهتمين بالعملية التعليمية لتحقيق الجودة والتميز في إطار عالمي.

- تحقيق التكامل في معالجة قضايا تخطيط السياسة التعليمية من خلال مشروعات بحثية في التخصصات التربوية المختلفة والمتداخلة في إطارها العالمي.

- تشجيع الأفراد الذين يقومون بعمل ما على التطوير والتحسين بصفة مستمرة، من خلال الاستفادة من الممارسات الدولية المتميزة في تطوير التعليم، علي اعتبار أن هذه الاستفادة من أجل تطوير نظامنا التعليمية تُدعم اندماج الأفراد وشعورهم بالملكية للعمل، ويجعل لهم دورا إيجابيا في نظامهم التعليمي.

- التنسيق والتعاون بين الباحثين في مجال التربية والقائمين على العملية التعليمية في تعزيز الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر.

ز- البُعد البشري المهني

ويتضمن انتقاء عدد مناسب من القوى البشرية والعاملين بحقل التعليم من أصحاب الخبرات والكفاءات والحاصلين علي درجتي (الماجستير والدكتوراه) ، ومن أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في كليات التربية، وذلك بعد إجراء مجموعة من الاختبارات المطلوبة، واجتيازهم التدريبات اللازمة لإجراء البحوث المقارنة التطبيقية تسهم في تحسين الأداء المدرسي بجمهورية مصر العربية، بالتنسيق والتعاون بين وزارة التربية والتعليم والمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي و المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، والجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية. وفي هذا الإطار يمكن تقديم عدد من الآليات المقترحة، المتعلقة بالبُعد البشري المهني، لتعزيز الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر، وذلك على النحو الآتي:

- تحديد الجدارات اللازمة لاستقطاب واختيار الكفاءات من المتخصصين في ميدان التربية بالجامعات المصرية، ممن يمتلكون المعارف والمهارات التي تساعد على تحقيق الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر
- توجيه القوى البشرية نحو التعلم من الممارسات الدولية المتميزة، بما يُعزز من قدرة المنظومة التعليمية على التكيف وتحويل المعلومات إلى معرفة مفيدة في اتخاذ القرارات الإدارية.
- تحقيق الترابط بين قدر مناسب من حوافز الأفراد ومدي تحقيق التميز في أدائهم، ضمن معايير واضحة ومُحددة لتقييم الموارد البشرية بالتعليم قبل الجامعي.
- تقديم البرامج التدريبية المُناسبة والفعالة لتعزيز الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة في تخطيط السياسة التعليمية بمصر، ومتابعة أثرها في ضوء النتائج المتحققة علي أرض الواقع.
- مراجعة الأساليب التخطيطية وتنمية الموارد البشرية في ضوء مؤشرات التعليم العالمية، بغرض التوصل إلى النتائج والأهداف الدولية المنشودة للتعليم في تحقيق التنمية المستدامة.

توصيات الدراسة

إن تخطيط السياسة التعليمية عملية فكرية منهجية ومنظمة، ولن تكون الدراسات الدولية المقارنة ونتائجها متطابقة معها بشكل دائم ومستمر، فهي تكون في بعض الأحيان متوازية ويرجى تحقيق الاستفادة منها، ويمكن أيضا أن تكون متعارضة، ومن ثم؛ يتطلب إحداث التكامل بينهما؛ بذل العديد من الجهود لتحقيقه، وبعد تحقيقه يتطلب الأمر تواصل الجهود لضمان استمراريته في ظل التوقعات المختلفة والمتغيرة. وبناء عليه؛ يمكن عرض مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تُساعد

على نجاح وفعالية عملية تخطيط السياسة التعليمية في ضوء الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة، وذلك على النحو الآتي:

- توخي الحذر من المخاطر والتحديات والتهديدات التي تفرضها حركة العولمة على الهوية الثقافية للدولة المصرية، عند الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة ونتائجها في تخطيط السياسة التعليمية، بحيث تنعكس إيجاباً على ترسيخ مفاهيم الانتماء والولاء للدولة الوطنية، وما يرتبط به من مفاهيم أخري، مثل الاستقلال والإرادة الوطنية.

- تشكيل لجان متخصصة وورش عمل لدراسة ومعرفة الصعوبات التي تُشكل عائقاً أمام تحقيق الاستفادة من الدراسات الدولية المقارنة ونتائجها، وذلك وفق جدول زمني مناسب، يتم ترتيب موضوعاته علي حسب اولويات معالجتها في تخطيط السياسة التعليمية بالمجالات التعليمية الفنية والتقنية والاجتماعية والبحثية والتنمية المهنية وغيرها.

- عقد مؤتمرات علمية من قبل الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، والتي تضم نخبة متنوعة من أعضاء هيئة التدريس والباحثين في مجال الإدارة التربوية وسياسات التعليم، والتربية المقارنة والدولية، والتخطيط التربوي، لعرض وتحليل ومناقشة الدراسات الدولية المقارنة ونتائجها، ونشرها بشكل مستمر ومنظم، وتوضيح الفجوة بين نتائج هذه الدراسات الدولية المقارنة وواقع السياسة التعليمية ومشكلاتها في مصر، وسبل معالجة تلك الفجوة.

- اجتماعات دورية وندوات مع الفئات المستهدفة، من أعضاء الهيئة التدريسية أو المعلمين والقيادات الأكاديمية والإدارية وكافة العاملين، لمناقشة الموضوعات والقضايا ذات الأولوية، وأهم الممارسات المتميزة أو الأفضل في الدراسات الدولية المقارنة ذات العلاقة، والتي تُسهم في تحسين جودة المخرجات التعليمية، وبحث آليات الاستفادة منها.

- إجراء المراجعات المستمرة للدراسات العلمية المقارنة، سواء كانت في شكل (دراسات حالة لدول معينة متقدمة) أو (دراسات عالمية متضمنة قضايا تعليمية تهم كل دول العالم) أو (دراسات مقطعية لمجموعة من الدول التي تجمعهم خصائص وسمات مشتركة وينهم تعاون في تطوير نُظُم التعليم)، أو (دراسات مقارنة بين دولتين أو أكثر في تطوير نظم التعليم)، سواء كانت تلك الدراسات صادة عن منظمات وهيئات دولية، أو كليات التربية، أو مراكز بحثية، للاستفادة من نتائجها كمستويات معيارية لتقييم السياسة التعليمية بشكل مستمر.

- تكليفات الإدارة العليا للمراكز البحثية، مثل: (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية – المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي – الدراسات العليا في كليات التربية) لبحث ومتابعة آليات تنفيذ التحديثات المطلوبة لتطوير السياسة التعليمية بما يتواكب مع المنظور العالمي، وبما يتفق مع طبيعة المجتمع المصري، وبما يُسهم في تحقيق الرؤية الاستراتيجية القومية للتعليم.

- التنسيق بين الأجهزة المختلفة لتخطيط السياسة التعليمية ومتابعة تنفيذها من خلال شبكات تقنية مساندة، وتوظيف تطبيقات التحول الرقمي التي تساعد على توفير البيانات والمعلومات

الرقمية اللازمة في إطار عالمي، وتحليلها، بما يمكن من توفير بدائل متنوعة تساعد متخذي القرار في تخطيط السياسة التعليمية، مع تحقيق المشاركة الفعالة للمجالس المحلية وأجهزة الخدمة المهنية والشبكات المهنية في الدعم والمساندة والتأييد نحو تحسين جودة المخرجات الطلابية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- أحمد، شاكر محمد فتحي .(١٩٩٣م). الدراسات المقارنة في السياسة التعليمية - أبعاد منهجية مقترحة. *دراسات تربوية*، المجلد (٨)، الجزء (٥٢)، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، ص ص ١٦٦-١٩٧

- أحمد، شاكر محمد فتحي و آخرون (٢٠١٩م). *معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية*. الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة.

- أحمد، مصطفى أحمد شحاتة. (٢٠٢٢م). الاتجاهات الحديثة في سياسات التعليم قبل الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر. *مجلة إبداعات تربوية*، العدد (٢٠)، رابطة التربويين العرب، ص ص ١٤-٦٥

- الأشقر، أحمد محمد عبد السلام. (٢٠١٦م). *تصور مقترح لجودة أداء الإدارة الجامعية المصرية في ضوء مدخل الإدارة الاستراتيجية*. دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بنين بالقاهرة، جامعة الأزهر

- البادري، سعود بن مبارك سالم .(٢٠٢٢م). دراسة استطلاعية حول مدى مصداقية تقارير المنظمات والهيئات الدولية حول التعليم في سلطنة عمان. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية*، العدد (٢)، المجلد (٥)، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، ص ص ٦٤٦-٦٧١

- بدران، شبل .(٢٠٠٤م). *التربية المقارنة - دراسات في نُظُم التعليم*. الطبعة الرابعة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٢٠). *مؤشر المعرفة العالمي ٢٠٢٠ م*، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة.

- بغدادي، منار محمد إسماعيل .(٢٠١٥م). تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر. *مجلة دراسات في التعليم الجامعي*، العدد (٣٠)، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص ص ٣٢٥-٣٩٩

- بكر، عبد الجواد السيد .(٢٠٠٦م). *التربية المقارنة والسياسات التعليمية*. مطبعة السلام بكفر الشيخ، مصر.

- بيومي، كمال حسني. (٢٠٠٩م). *تحليل السياسات التربوية وتخطيط التعليم -المفاهيم والمداخل والتطبيقات*. دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- الجسيمان، علي عبدالله علي سيف. (٢٠٢٢م). سلطات المنظمات الدولية - دراسة تحليلية ومقارنة لسلطات الاتحاد الأوروبي، *مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية*. العدد (٢)، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ص ص ٤٨٧ - ٥٥١
- جلال، شاذلي يونس. و الهنداوي، أحمد عبد الفتاح حمدي .(٢٠١٩م). تطوير سياسات الشراكة المجتمعية بجامعة الأزهر في ضوء توجهها الاستراتيجي. *مجلة كلية التربية*، العدد (١٨٢)، الجزء الثاني، جامعة الأزهر، ص ص ٧٤٤-٨١٣
- جمهورية مصر العربية .(٢٠٠٦م). *قرار جمهوري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم*.
- حبتور، عبد العزيز. (٢٠٠٤). *الإدارة الاستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير*. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- حجي، أحمد اسماعيل .(٢٠١٥م). مقدمة حول التربية المقارنة والدولية. *مجلة التربية المقارنة والدولية*، العدد (١)، السنة الأولي، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة.
- حجي، أحمد اسماعيل .(٢٠٢١م - أ). *البحث في التربية المقارنة عبر الوطنية والإدارة التربوية – منظور إرشادي تكاملي متعدد التخصصات "التعلم المستمر، والزمكان والسياق والخيال المقارن"*. عالم الكتب، القاهرة.
- حجي، أحمد اسماعيل .(٢٠٢١م - ج). *علم التربية المقارنة الكوكبية وفلسفتها "البنية والثقافة والمجتمع – من التقليدية إلي ما بعد الحداثة"*. عالم الكتب، القاهرة.
- حجي، أحمد إسماعيل. (٢٠٢١م - ب). *التربية المقارنة بعد الحداثة والنظريات ما بعد التأسيسية وتطبيقاتها*. عالم الكتب، القاهرة.
- الحسن، رياض بن عبدالرحمن .(٢٠٢١م). التعليم في ظل جائحة كورونا "تحديات وحلول" - نظرة عالمية ومحلية من منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية. *مجلة العلوم التربوية*، العدد (٣)، المجلد (٣٣)، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ص ص ٥٧٩ - ٦١٣
- داودي، الطبيب. (٢٠٠٧). أثر تحليل البيئة الخارجية والداخلية في صياغة الاستراتيجية. *مجلة الباحث*، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- الدكالي، محمد بنطلحة .(٢٠٢٢م). المنظمات الدولية - التاريخ والسياسة والإقتصاد والقانون والإدارة، *المجلة الدولية للقانون*. العدد (١)، المجلد (١١)، كلية القانون، جامعة قطر، ص ص ٢٨٩-٢٩٥

- رجب، مصطفى محمد أحمد، وآخرون. (٢٠٢٢ م). الأسس الفلسفية والفكرية لمدارس الفكر النقدي وانعكاساتها التربوية على السياسة التعليمية. *مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية*، ع (١١) ، كلية التربية، جامعة سوهاج، ص ص ١٢٨٣ - ١٣١٨

- رضوان، هنداوي محمد حافظ. (٢٠١٦م). *دور منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في السياسات التعليمية*. المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرين: "التعليم والتقدم في دول أمريكا الشمالية"، بالتعاون بين الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية و كلية التربية بجامعة عين شمس، القاهرة، ص ص ٥٥٥-٥٦٧

- رفاعي، عقيل محمود محمود. (٢٠١٥م). *السياسات التعليمية والتحول إلى اللامركزية في مصر وفنلندا - دراسة مقارنة، المؤتمر القومي السنوي التاسع عشر*. بعنوان "التعليم الجامعي العربي وأزمة القيم في عالم بلا حدود – مصر"، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ص ص ٤٢٩-٥١٥

- زيادة، مصطفى عبد القادر. (٢٠١٢م). نحو رؤية مستقبلية لعملية صنع السياسة التعليمية في مصر. *مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم*، العدد الأول، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مصر.

- زيتون، أيمن أحمد .(٢٠٢٠م). بناء مؤشرات السياسة التعليمية في مصر ومعاييرها في ضوء الثورة الصناعية الرابعة. *مجلة كلية التربية*، العدد (٢)، المجلد (٣٠)، جامعة الاسكندرية، ص ص ٢٣٧-٢٥٦

- سلام، محمد توفيق وآخرون .(٢٠٠٧م). *التشريع لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر، دراسة تحليلية كيفية*. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

- عبد الجواد، جمعة سعيد تهامي .(٢٠١١). رؤية مقترحة لتطبيق مدخل القيمة المضافة في تقييم أداء المؤسسات التعليمية في مصر. *مجلة الثقافة والتنمية*، السنة (١١)، العدد (٤٣)، جمعية الثقافة من أجل التنمية، جامعة سوهاج، ص ص ١٢٠ - ٢١٠.

- عبد الكريم، نهى حامد .(٢٠٠١م). *صنع القرار في السياسة التعليمية في مصر - دراسة حالة*. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

- عبد النبي، سعاد بسيوني .(٢٠٠٤م). *برنامج تدريب مديري ونظار مدارس التعليم الأساسي "مشروع المدرسة الفعالة"*. وزارة التربية والتعليم، وحدة التخطيط والمتابعة ، يونيو ٢٠٠٤م.

- عبدالدايم، محمد عزت عبدالله. وآخرون .(٢٠٢٢م). دراسة تحليلية لآليات صنع السياسة التعليمية في التعليم الديني قبل الجامعي في مصر وإندونيسيا. *مجلة كلية التربية*، المجلد (٣٣)، العدد (١٣٠)، كلية التربية، جامعة بنها، ص ص ٤٤٧-٤٧٦

- عثمان، منى شعبان .(٢٠١٥م). تقييم سياسات تعليم الكبار فى كوبا على ضوء معايير الكفاءة - العدالة -الفعالية وامكانية الافادة منها فى مصر. *مجلة التربية المقارنة والدولية*، العدد (٢)، السنة (١)، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مصر.

- عزب، إيمان أحمد محمد. (٢٠٢٣). تصور مقترح لتطبيق مدخل الإدارة المستندة إلى البراهين بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر. *المجلة التربوية*، العدد (١٠٦)، كلية التربية، جامعة سوهاج، ص ص ٧٥٣-٨٤٤

- عطابة، زهية .(٢٠١٧م). المساهمة التشريعية لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية في التنمية الإقتصادية. *مجلة دفاتر الدراسات العلمية*، العدد (١١)، المركز الجامعي مرسلي عبدالله بتيبازة، الجزائر، ص ص ٤٣٠-٤٥١

- عيد، سعاد محمد .(٢٠١٣م). *تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة*. سلسلة التربية والمستقبل العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- غانم، إكرام عبد الستار محمد دياب .(٢٠١٨). تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية. *مجلة الإدارة التربوية*، العدد (١٧)، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، ص ص ٣٤١-٤١٦

- قاسم، مجدي وآخرون .(٢٠١١م). *المستويات المعيارية لخريج التعليم قبل الجامعي في الألفية الثالثة*. دار الفكر العربي، القاهرة.

- محمدين، حشمت عبد الحكم وآخرون .(٢٠١٨م). *رؤية مقترحة للقيادة الإبداعية بالجامعات المصرية*. بحث مقدم للمؤتمر الدولي الرابع "التعليم وتحديات القرن الواحد والعشرين: التعليم الجامعي"، في الفترة من ٢-٣ أبريل ٢٠١٨م، كلية التربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، ص ص ١٣-٨٣.

- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية .(٢٠١٠ م). *دراسة تحليلية لسياسات التعليم قبل الجامعي منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن في ضوء متطلبات إقتصاد المعرفة*. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة

- مصطفى، أميمة حلمي و اللمعي، فاطمة محمد منير. (٢٠٢١م). دراسة مقارنة لجهود إصلاح منظومة التعليم قبل الجامعي في كل من روسيا واليابان وإمكانية الإفادة منها في مصر. *مجلة التربية*، العدد (١٩٢)، الجزء (٤)، كلية التربية، جامعة الأزهر، ص ص ٤٨٥-٥٨٩

- مطر، سيف الإسلام علي. و فرج، هاني عبد الستار .(٢٠٠٩م). *خطايا السياسة التعليمية في مصر- رؤية تحليلية ناقدة*. المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية "أنظمة التعليم في الدول العربية - التجاوزات والامل"، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ص ص ٢١ - ٤٣

- نافعة، حسن .(٢٠١٥م). *مبادئ علم السياسة*. دار الكتاب الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة.

- الهلالى، الهلالى الشربينى .(٢٠٢١م). مستقبل السياسة التعليمية في مصر بعد جائحة كورونا. *مجلة بحوث التربية النوعية*، العدد (٦٢)، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، ص ص ١-٢٦

- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري .(٢٠١٦). *رؤية مصر ٢٠٣٠ :استراتيجية التنمية المستدامة-مصر ٢٠٣٠* . وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، القاهرة.

- وزارة التربية والتعليم .(٢٠٠٦م). *دليل جودة المدارس المصرية في ضوء المعايير القومية للتعليم*، جمهورية مصر العربية.
- وزارة التربية والتعليم .(٢٠١٤م). *الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠ م*. جمهورية مصر العربية.
- وزارة التربية والتعليم. (٢٠٠٣م). *المعايير القومية للتعليم في مصر*. المجلد الأول، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- يوسف، زهراء عبدالجواد إبراهيم .(٢٠٢١م). استخدام الأدلة البحثية في التخطيط لصنع سياسة رعاية اجتماعية للمعاقين. *مجلة الخدمة الإجتماعية*، ع (٦٨)، الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين، ص ص ١ – ٢٠

المراجع العربية مترجمة

- Ahmed, Shaker Mohamed Fathi .(1993 AD). Comparative Studies in Educational Policy - Proposed Methodological Dimensions, *Educational Studies*, Volume (8), Part (52), Modern Education Association, Cairo, pp. 166-197
- Ahmed, Shaker Mohamed Fathi and others .(2019 AD). *Glossary of Comparative and International Education Terms*, Egyptian Society for Comparative Education and Educational Administration, Cairo.
- Ahmed, Mustafa Ahmed Shehata. (2022). Recent trends in pre-university education policies and the possibility of benefiting from them in Egypt. *Journal of Educational Innovations*, Issue (20), Arab Educators Association, pp. 14-65
- .Al-Ashqar, Ahmed Mohamed Abdel-Salam .(2016 AD) *A suggested Prospective for the quality of the performance of the Egyptian university administration in light of the strategic management approach*, unpublished .Ph.D., Faculty of Education for Boys in Cairo, Al-Azhar University
- Al-Badri, Saud bin Mubarak Salem .(2022 AD). An exploratory study on the credibility of the reports of international organizations and Institutions on education in the Sultanate of Oman, *Tabnah Journal for Academic Scientific Studies*, Issue (2), Volume (5), University Center Si Al-Hawas Barika, pp. 646-671
- Badran, Shebl .(2004 AD). *Comparative Education - Studies in Education Systems*, fourth edition, University Knowledge House, Alexandria.

- United Nations Development Programme (UNDP) .(2020). *Global Knowledge Index 2020*, UNDP Regional Bureau for Arab States and Mohammed bin Rashid Al Maktoum for Knowledge
- Baghdadi, Manar Muhammad Ismail .(2015 AD). Evaluation of Pre-University Education Policies in Egypt, *Journal of Studies in University Education*, Issue (30), University Education Development Center, Faculty of Education, Ain Shams University, 325-399
- Bakr, Abdel-Gawad El-Sayed .(2006 AD). *Comparative Education and Educational Policies*, Al-Salam Press, Kafr El-Sheikh, Egypt.
- Bayoumi, Kamal Hosni .(2009). *Analysis of Educational Policies and Education Planning - Concepts, Approaches and Applications*, Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Al-Jusaiman, Ali Abdullah Ali Saif .(2022 AD). Authorities of International Organizations - An Analytical and Comparative Study of the Authorities of the European Union, *Journal of the Faculty of Law for Legal and Economic Research*, Issue (2), Faculty of Law, Alexandria University, pp. 487-551
- Jalal, Shazly Younes. And Al-Hindawi, Ahmed Abdel-Fattah Hamdi .(2019 AD). Developing community partnership policies at Al-Azhar University in light of its strategic direction, *Journal of the College of Education***,** Issue (182), Part Two, Al-Azhar University, pp. 744-813
- Arab Republic of Egypt .(2006*): Republican Decree No. 82 of 2006 establishing the National Authority for Quality Assurance and Accreditation in Education.*
- Habtoor, Abdulaziz .(2004). *Strategic Management: A New Management in a Changing World***,** Dar Al Masirah for Publishing and Distribution, Amman.
- Hajji, Ahmed Ismail .(2015 AD). Introduction to Comparative and International Education, *Journal of Comparative and International Education*, Issue (1), Year 1, Egyptian Society for Comparative Education and Educational Administration, Cairo, 11-12
- Hajji, Ahmed Ismail .(2021 AD - A). *Research in Transnational Comparative Education and Educational Administration - An Integrative, Interdisciplinary Perspective "Continuing Learning, Space-Time and Context and Comparative Imagination*", World of Books, Cairo.

- Hajji, Ahmed Ismail .(2021 AD - B). *Postmodern comparative education and post-foundational theories and their applications*, World of Books, Cairo.

- Hajji, Ahmed Ismail .(2021 AD - C). *Planetary Comparative Pedagogy and Its Philosophy "Structure, Culture and Society - From Traditionalism to Postmodernism"*, World of Books, Cairo.

- Al-Hassan, Riyad bin Abdul Rahman .(2021 AD). Education in light of the Corona pandemic, "challenges and solutions" - a global and local view from the Organization for Economic Cooperation and Development, *Journal of Educational Sciences*, Issue (3), Volume (33), College of Education, King Saud University, pp. 579-613

- Daoudi, El-Tabeeb .(2007). The impact of analyzing the external and internal environment in the formulation of the strategy, *Researcher Magazine*, Fifth Issue, Mohamed Kheidar Biskra University.

- Al-Dakali, Muhammad Bentalha .(2022 AD). International Organizations - History, Politics, Economics, Law and Administration, *International Journal of Law*, Issue (1), Volume (11), College of Law, Qatar University, pp. 289-295

- Ragab, Mostafa Mohamed Ahmed, and others .(2022). The philosophical and intellectual foundations of schools of critical thought and their educational implications for educational policy, *Journal of Young Researchers in Educational Sciences*, p. (11), Faculty of Education, Sohag University, pp. 1283-1318

- Radwan, Hindawi Muhammad Hafez .(2016 AD). The Role of the Organization for Economic Cooperation and Development in Educational Policies, Twenty-Third Annual Scientific Conference*: "Education and Progress in North American Countries"*, in cooperation between the Egyptian Society for Comparative Education and Educational Administration and the Faculty of Education, Ain Shams University, Cairo, pp. 555-567

- Rifai, Aqil Mahmoud Mahmoud .(2015 AD). Educational policies and the shift to decentralization in Egypt and Finland - a comparative study, the nineteenth annual national conference, entitled "*Arab University Education and the Crisis of Values in a Borderless World - Egypt*", University Education Development Center, Ain Shams University, pp. 429-515

- Ziada, Mustafa Abdel Qader .(2012 AD). Towards a future vision for the educational policy-making process in Egypt, *Journal of Education Quality Research and Studies*, first issue, The National Authority for Education Quality Assurance and Accreditation, Egypt.

- Zaytoun, Ayman Ahmed .(2020 AD). Building indicators of educational policy in Egypt and its standards in light of the fourth industrial revolution, *Journal of the College of Education*, Issue (2), Volume (30), Alexandria University, pp. 237-256

- Salam, Mohamed Tawfiq and others .(2007). *Legislation to ensure the quality of education and accreditation in Egypt, a qualitative analytical study*, the National Center for Educational Research and Development, Cairo.

- Abdel-Gawad, Gomaa Saeed Tohamy .(2011). A proposed vision for the application of the value-added approach in evaluating the performance of educational institutions in Egypt, *Journal of Culture and Development***,** Year (11), Issue (43), Culture for Development Association, Sohag University, 120-210.

- Abdel-Karim, Noha Hamed .(2001). *Decision-making in educational policy in Egypt - a case study*, unpublished doctoral thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.

- Abdel Nabi, Souad Bassiouni .(2004 AD). *Training program for principals and principals of elementary education schools, "The Effective School Project*"**,** Ministry of Education, Planning and Follow-up Unit, June 2004.

- Abdel Dayem, Mohamed Ezzat Abdullah. and others .(2022 AD). An analytical study of educational policy-making mechanisms in pre-university religious education in Egypt and Indonesia, *Journal of the Faculty of Education*, Volume (33), No. (130), Faculty of Education, Benha University, pp. 447-476

- Othman, Mona Shaaban .(2015): Evaluation of adult education policies in Cuba in the light of standards of efficiency, justice, effectiveness, and the possibility of benefiting from them in Egypt, *Journal of Comparative and International Education*, Issue (2), Year (1), Egyptian Society for Comparative Education and Educational Administration, Egypt.

- Azab, Iman Ahmed Mohamed. (2023). A suggested Prospective for for the Application of the Evidence-Based Management Approach in Pre-University Education Institutions in Egypt. *Educational Journal*, Issue (106), Faculty of Education, Sohag University, pp. 753-844

- Ataba, Zahia .(2017). The legislative contribution of the Organization for Economic Cooperation and Development to economic development, *Scientific Research Notebooks Journal*, Issue (11), Marsili Abdullah University Center in Tipaza, Algeria, pp. 430-451

- Eid, Suad Muhammad .(2013 AD). *Educational Policy Planning and Contemporary Civilizational Challenges, Education and the Arab Future Series*, Anglo Egyptian Bookshop, Cairo.

- Ghanem, Ikram Abdel Sattar Mohamed Diab .(2018). Developing the educational policy of the twenty-first century teacher in Egypt in the light of international best practices, *Journal of Educational Administration*, Issue (17), Egyptian Society for Comparative Education and Educational Administration, Cairo, 341-416

- Kassem, Magdy, and others .(2011). *Standard levels for graduates of pre-university education in the third millennium*, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo.

- Mohamadin, Heshmat Abdel Hakam, and others. (2018 AD). A proposed vision for creative leadership in Egyptian universities. A research submitted to the Fourth International Conference, *"Education and the Challenges of the Twenty-First Century*: University Education", in the period from 2-3 April 2018 AD, Faculty of Education in Cairo, Al-Azhar University, pp. 13-٨٣.

- Mustafa, Omaima Helmy and Lamai, Fatima Mohamed Mounir. (2021). A comparative study of the efforts to reform the pre-university education system in Russia and Japan and the possibility of benefiting from them in Egypt. *Journal of Education*, Issue (192), Part (4), Faculty of Education, Al-Azhar University, pp. 485-589

- The National Center for Educational Research and Development .(2010 AD). *An analytical study of pre-university education policies since the nineties of the twentieth century until now in light of the requirements of the knowledge economy*. The National Center for Educational Research and Development, Cairo

- Matar, Saif al-Islam Ali. and Farag, Hani Abdel Sattar .(2009 AD). The sins of educational policy in Egypt - an analytical and critical view, the fourth scientific conference of the Department of Fundamentals of Education, *Educational Systems in the Arab Countries - Transgressions and Hopes"*, " Faculty of Education, Zagazig University, pp. 21-43

- Nafaa, Hassan .(2015 AD). *Principles of political science*, Dar Al-Kitab Al-.Hadith for printing and publishing, Cairo

- Al-Hilali, Al-Hilali Al-Sherbiny .(2021 AD). The future of educational policy in Egypt after the Corona pandemic*, Specific Education Research Journal*, Issue (62), Faculty of Specific Education, Mansoura University, pp. ٢٦-١

- Ministry of Planning, Follow-up and Administrative Reform .(2016). Egypt's Vision 2030: *Sustainable Development Strategy - Egypt 2030*, .Ministry of Planning, Follow-up and Administrative Reform, Cairo

- Ministry of Education .(2003). *National Standards for Education in Egypt*, .Volume One, Cairo, 2003

- Ministry of Education .(2006).*Guide to the Quality of Egyptian Schools in .Light of National Education Standards*, Arab Republic of Egypt

- Ministry of Education .(2014 AD). *Strategic plan for pre-university .education 2014-2030, Arab Republic of Egypt*

- Youssef, Zahraa Abdel-Gawad Ibrahim .(2021 AD). The use of research evidence in planning to make a social care policy for the disabled*, Journal of Social Work*, p. (68), The Egyptian Association of Social Workers, pp. 1-٢٠

المراجع الأجنبية

- Alex miller & Gregory G. Dess. (2006). *Strategic Management*. The New York : McGraw-Hill companies, Inc.

- Collier, D., & Levitsky, S. (1997). Democracy with adjectives: Conceptual innovation in comparative research. *World Politics, 49*(3), 430-451.

- David, Fred .(2001). *Strategic Management*. (3th ed.) Boston : Houghton Mifflin Company , Inc.

- Directorate for Education and Skills .(2021). *OECD Centre for Educational Research and Innovation*.

- Hall, P. A., & Taylor, R. C. (1996). Political Science and the Three New Institutionalisms. *Political Studies, 44*(5), 936-957.

- Hammond, L. (2015). Can Value Added Add Value to Teacher Evaluation?, *Educational Researcher*, *44* (2), 132–137.

- Heggi, Ahmed Ismail .(2015). Comparative Education in Egypt: Trends, Directions, and Aspirations, *Annual Review of Comparative and International Education International Perspectives on Education and Society*, Volume (28), Emerald Group Publishing Limited.

- Inayatullah, Sohail (2013). *Futures Studies. Theories and Methods*. Blanca Muñoz, Campo Magnético Triple (Detail), Tamkang University, 35-65. Retrieved July, 8, 2020 from Https://Www.Researchgate.Net/Publication/281595208

- Jan, S. M. (2013). *Educational planning and management*. Discovery Publishing House.

- Juan, I. M, (2004). What Is International Education? UNESCO Answers*. UNESCO Center*, San Sebastian.

- Mintzberg , H.,& Quinn , J.B. (2005*). The Strategy Process : Concepts, Contexts and Cases* . 2nd. Ed., New Jersey.

- OECD .(2018). *OECD Handbook for Internationally Comparative Education Statistics 2018 - Concepts, Standards, Definitions and Classifications*.OECD Publishing, Paris. available at: https://doi.org/10.1787/9789264304444-en

- OECD .(2019). *OECD Work on Education & Skills*. OECD.

- OECD .(2020-B). *Education at a Glance 2020 - OECD Indicators*. OECD Publishing, Paris, available at: https://doi.org/10.1787/69096873-en

- OECD .(2021-A). *OECD Teachers' Professional Learning (TPL) Study*. OECD

- OECD (2021-B). *Education, Policy advice.* available at: https://www.oecd.org/education/policyadvice.htm retrieved at 2/1/2022.

- OECD (2021-C). *Education, school early-learning-and child well-being study*.available at: https://www.oecd.org/education/school/early-learning-and-child-well-being-study/ retrieved at 2/1/2022.

- OECD .(2021-D). Education, Effective learning Environments. available at: https://www.oecd.org/education/effective-learning-environments/ retrieved at 2/1/2022.

- OECD .(2021-E). Education, school early childhood Education and care. available at: https://www.oecd.org/education/school/earlychildhoodeducationandcare.htm retrieved at 29/12/2021.

- OECD .(2021-F). *Education, Higher Education Policy.* available at: https://www.oecd.org/education/higher-education-policy/ retrieved at 29/12/2021.

- OECD .(2021-G). *Education, Implementing Policies.* available at: https://www.oecd.org/education/implementing-policies/ retrieved at 30/12/2021.

- OECD .(2021). *PISA-Based Test for Schools - International Linking Study 2020*. OECD Education Working Papers No. 244

- OECD.(2020-A).Trustworthy artificial intelligence (AI) in education: promises and challenges. *OECD Education Working Paper No. 218* OECD Publishing, Paris.

- Schwab, K. (ed.). (2019). *The global Competitiveness Report 2019*, World Economic Forum, Geneva, Switzerland.

- Shah, A. (2017). *Education Policy Planning Process*. Global Education Monitoring Report Policy Paper.

- UNESCO .(2012). *PSSim: Education Policy & Strategy Simulation Model* (Versions 2.9b and 2.9c). UNESCO. Official Website: https://sdgs.un.org/2030agenda

- UNESCO .(2019). *Global Education Monitoring Report – Gender Report: Building bridges for gender equality***.** Paris, UNESCO.

- UNESCO. (2014). *Education policy analysis: Guide for policy dialogue, policy analysis and policy formulation*. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

- United Nations .(2020). *Arab Sustainable Development Report 2020*. United Nations.